



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
الشعبة: العلوم المالية والمحاسبية
التخصص: محاسبة

واقع وآفاق الجباية البيئية في الجزائر

دراسة حالة ولاية الوادي

إشراف الدكتور:
نصر رحال

إعداد الطالبان:
صبرينة تواتي حمد
منى هزله

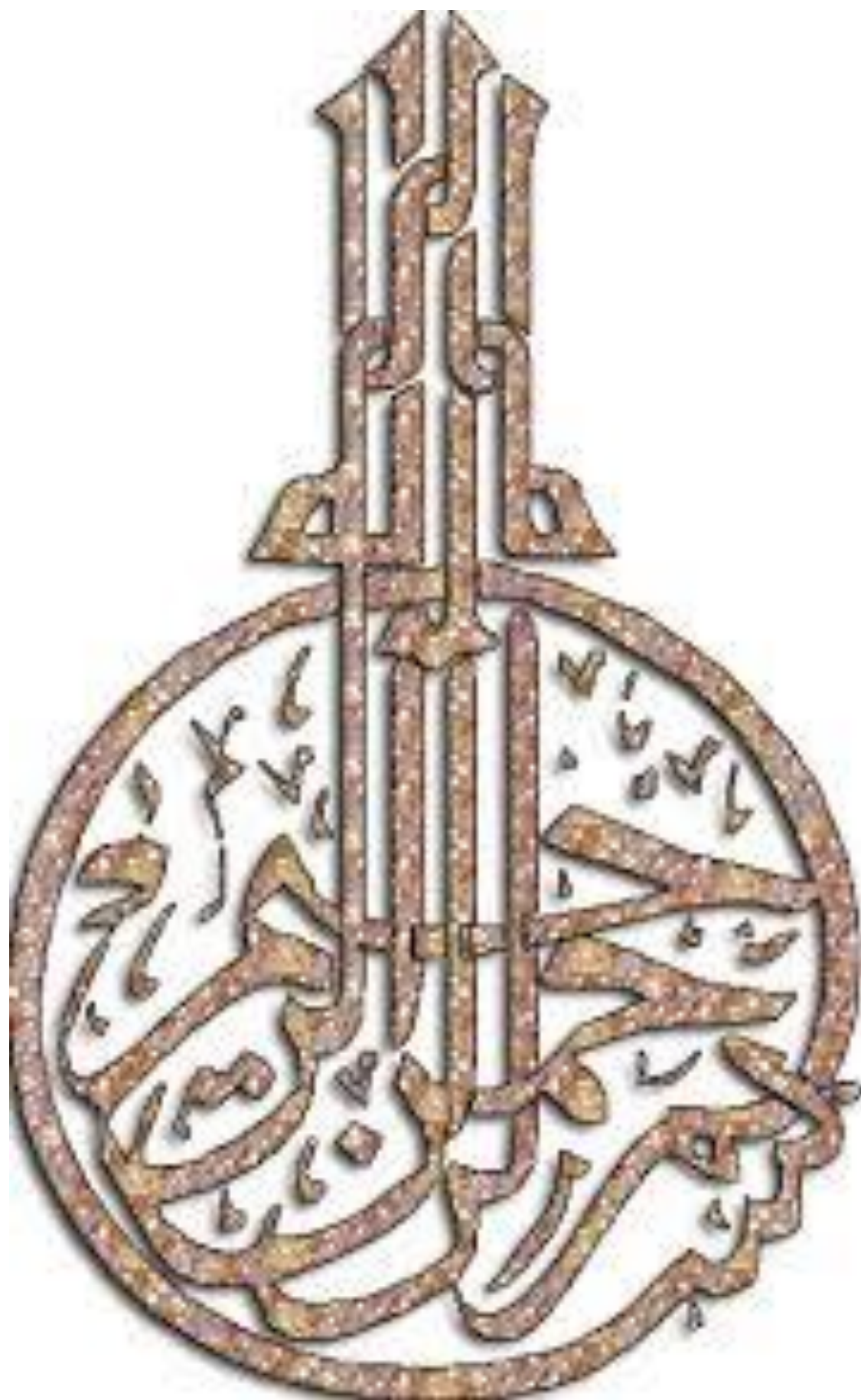
لجنة المناقشة

رئيسا
مشرفا ومقررا
ممتحنا

أستاذ محاضر أ بجامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي
أستاذ محاضر أ بجامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي
أستاذ محاضر أ بجامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي

بالي حمزة
نصر رحال
محمد الدينوري سالم

السنة الجامعية: 2018/2017



إهداء

الحمد لله الذي وفقنا لهذا ولم نكن لنصل إليه لولا فضله علينا أما بعد

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

التي غمرتني بحنانها وعطفها والتي ربّتي وسهرت على راحتي أُمي
الحبيبة - رعاها الله -

إلى الذي عمل بكد ليوفر لي كل ما احتاجه - زوجي الغالي -

إلى حبيبتي وروحي وقرة عيني إبنتي الغالية آلاء التي كنت أتى أن أراها
- رحمها الله -

إلى روح أبي الغالي - رحمه الله -

إلى كل من إخوتي الأعزاء صفاء، مروة، حنان، عبد الحفيظ، (دودو) إلى
كل من عائلة "تواتي حمد" و "بن مبارك"

إلى أختي التي لم تلدها أُمي "منى" وإلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل
المتواضع.

صبرينة

إهداء



إلى الحبيب المصطفى صلى الله عليه وسلم
إلى التي قال في حقها رسولنا الأعظم : أمك ثم أمك ثم أمك
إلى الحصن الدافئ الذي غمرنا ولا زال ، إلى رمز العطاء اللامحدود والصبر اللامتناهي،
إلى التي تساوي ابتسامتها الدنيا وتزيد.
إلى التي حزنت لأفرح، وبكت لأبتسم، إلى التي مهما قلت وقلت فلن أوفيها بعض دينها:
أمي الغالية "سميرة"

أبقاها الله تاجا فوق رأسي وطودا شامخا يدفعني إلى المعالي، ويحفزني إلى مزيد من التألق.
إلى من قال في حقه المعلم الأكبر : « أنت ومالك لأبيك » رمز العزة ورمز التضحية الذي تعب لأرتاح
وشقي لأسعد، الذي تعلمت في مدرسته كيف تكون الهمم العالية، والنفوس السامية
الذي كان مربيا وصديقا: أبي الغالي "السعيد" حفظه الله ورعاه.
إلى من تقاسموا معنا الأحزان قبل الأفراح، وكانوا نموذجا للعائلة المتحاببة المتألفة:
إلى إخوتي وأخواتي وزوجة أخي وروح قلبي شموع البيت "الحاج إبراهيم، صلاح الدين وحاتم"
إلى حبيبة قلبي ورفيقة دربي في لإنجاز هذا العمل "صبرينة" إلى صديقتي الوفيات "وداد بوطيب"
"شامي نور الهدى فتحة " الأصدقاء والزملاء إلى جميع الأهل كل واحد باسمه
إلى كل دفعة ثانية ماستر محاسبة 2018 التي كنا أسرة واحدة.

إلى كل طلبة معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
وإهدائي الخاص إلى الغالية والمبدعة صاحبة الابتسامة المتفائلة الأستاذة والدكتورة "ميسي سارة" التي
غمرتني بتواضعها ربي يوفقها في رسالتها ويعطيها ما تتمنى يا رب لأنني مهما قلت لن أوفيها حقها.
والى كل طالب علم إلى من استخدم هذه المذكرة كمرجع يستعان به
إلى كل من أسقطهم القلم سهوا ولهم في القلب ذكرى.
إلى هؤلاء جميعا أهدي ثمرة جهدي وعصارة فكري.

ميسي سارة



سَلَامٌ عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ

قال الله تعالى « و لئن شكرتم لأزيدنكم »

الحمد و الشكر لله الذي وفقنا لإنجاز هذا العمل و أنعم علينا نعمة العلم و هداانا إلى نوره
و يسر لنا المصاعب،

ومصادقا لقوله صلى الله عليه وسلم: "من لا يشكر الناس لا يشكر الله"

نشكر الله المعطي المنان، الواحد المستعان، الذي جعل لنا الصعب سهلاً
فأضاء لنا الطريق، فسرنا معه بلا رفيق، فأخرجنا بهذا الجهد إلى النور،
ووقفنا بأن قدمناه متواضع ميسوراً، فنحمده سبحانه ولا نحصي ثناء عليه
وبعد:

فنتقدم بالشكر إلى كل من كان له الفضل في إيصال العلم والمعرفة منذ أول مراحل الدراسة إلى يومنا هذا ...

إلى كل من سهر على وقوف هذه الجامعة وقيامها بالعمل الذي أنشئت من أجله

إلى أساتذتنا الكرام وخاصة الأستاذ الدكتور المشرف نصر رحال

وإلى الأستاذ الدكتور الذي مدت لنا يد العون في منهجية البحث مرزوقي مرزوقي

وإلى الأستاذة والأخت الفاضلة **ميسى سارة** التي كانت السند الذي نرتكز عليه

إلى الطالب أيوب مصباحي

إلى كل من ساهم معنا في إنجاز هذا العمل المتواضع.

✍ **صبرينة تواتي حمد**

منی منزله

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	إهداء.....
	شكر وعرفان.....
	الملخص.....
I	فهرس المحتويات.....
II	فهرس الجداول.....
III	فهرس الأشكال البيانية.....
IV	قائمة الملاحق.....
أ-ج	المقدمة.....
	الفصل الأول: الإطار النظري والتطبيقي للحماية البيئية
02	تمهيد.....
03	المبحث الأول: الأدبيات النظرية للحماية البيئية
03	المطلب الأول: مفاهيم حول الحماية البيئية.....
03	أولا : تعريف الحماية البيئية.....
03	ثانيا : نشأة الحماية البيئية.....
04	ثالثا : أهمية وأهداف الحماية البيئية.....
06	رابعا : خصائص ومبادئ الحماية البيئية.....
08	المطلب الثاني: عناصر وأشكال الحماية البيئية في الجزائر.....
08	أولا : عناصر الحماية البيئية.....
10	ثانيا : أشكال الحماية البيئية.....
12	المطلب الثالث: واقع الحماية البيئية.....
12	أولا: أسباب تأخر اعتماد الضرائب البيئية.....
13	ثانيا : هيكل الحماية البيئية في التشريع الجزائري.....
17	ثالثا :واقع السياسة الجبائية في الجزائر.....
18	المبحث الثاني: الدراسات التطبيقية للحماية البيئية
26	خلاصة الفصل.....
	الفصل الثاني: الدراسة الميدانية
28	تمهيد.....
29	المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة

29	المطلب الأول: مراحل إعداد الاستبانة.....
29	أولا : تقسيم الإستبانة
29	ثانيا : توزيع الإستبانة.....
30	المطلب الثاني: منهجية الدراسة
30	أولا : هيكل الاستبانة
30	ثانيا : أدوات الدراسة
31	ثالثا : الأساليب الإحصائية المستخدمة.....
32	المبحث الثاني: معالجة وتحليل نتائج الاستبانة.....
32	المطلب الأول: الخصائص الديمغرافية لمجتمع عينة الدراسة.....
36	المطلب الثاني: قياس صدق وثبات إستبانة الدراسة.....
37	المبحث الثالث: تحليل وتفسير نتائج الدراسة.....
37	المطلب الأول: إجراءات معالجة الإستبانة
38	أولا : تحليل نتائج المحور الأول من الإستبانة واختبار الفرضية الأولى.....
40	ثانيا: تحليل نتائج المحور الثاني من الإستبانة واختبار الفرضية الثانية.....
44	المطلب الثاني: تحليل نتائج الإستبانة.....
46	خلاصة الفصل.....
48	الخاتمة
51	قائمة المراجع.....
	الملاحق.....

فهرس الجداول

صفحة وروده	عنوان الجدول	رقم الجدول
13	توزيع حصيلة الرسم التحفيزي على عدم تخزين نفايات الانشطة الطبية	(01-01)
15	تطور تعريفه الرسم على المنتجات البترولية	(02-01)
16	توزيع حصيلة الرسم على الزيوت والشحوم وتحضير الشحوم	(03-01)
17	توزيع حصيلة الرسم على الإطارات المطاطية	(04-01)
30	كيفية توزيع الاستبانة على عينة الدراسة	(01-02)
31	مجالات الإجابة على الاستبانة وأوزانها	(02-02)
32	تحليل البيانات الشخصية المتعلقة بالجنس	(03-02)
33	تحليل البيانات الشخصية المتعلقة بالمستوى العلمي	(04-02)
34	تحليل البيانات الشخصية المتعلقة بالتخصص العلمي	(05-02)
35	تحليل البيانات الشخصية المتعلقة بعدد سنوات الخبرة	(06-02)
36	معامل ألفا كرومباخ	(07-02)
37	أطوال الفئات حسب مقياس ليكارت الخماسي	(08-02)
38	تحليل نتائج المحور الأول	(09-02)
40	تحليل نتائج المحور الثاني	(10-02)
44	تحليل نتائج المحورين معا	(11-02)

فهرس الأشكال البيانية

صفحة وروده	عنوان الشكل	رقم الشكل
09	المستوى الأمثل للتلوث	(01 - 01)
32	توزيع عدد أفراد العينة حسب الجنس	(01-02)
33	توزيع عدد أفراد العينة حسب المستوى العلمي	(02-02)
34	توزيع عدد أفراد العينة حسب التخصص العلمي	(03-02)
35	توزيع عدد أفراد العينة حسب سنوات الخبرة	(04-02)

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق
01	الاستبيان
02	مخرجات SPSS

الملخص:

تعمل جميع دول العالم على إيجاد حلول وسياسات وأيضاً تشريعات كفيلة بحماية البيئة والحد من ظاهرة التلوث البيئي وهذا لبقاء الإنسان واستمرارية بيئة طبيعية بدون استنزاف وتلوث، حيث تعتبر الضرائب البيئية أداة من الأدوات الاقتصادية للتخلص من أشكال التلوث البيئي والتي تبنتها دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية كوسيلة لها لحماية بيئتها، والجزائر كغيرها من الدول تعمل على تطوير تشريعاتها الضريبية الخاصة بحماية البيئة رغم تأخر صدورها إلى غاية سنة 1992م.

وسنحاول من خلال هذه الدراسة التركيز على أهم المفاهيم المتعلقة بالجباية البيئية والهيكلة التشريعية للضرائب والرسوم البيئية، بالإضافة إلى التعرف على واقع وآفاق الجباية البيئية في الجزائر.

الكلمات المفتاحية:

الجباية البيئية، الضرائب والرسوم البيئية، التشريع الجزائري.

Abstract:

All the nations of the world are working to find solutions, policies and legislation to protect the environment and reduce environmental pollution. This is for human survival and the sustainability of the environment natural without depletion and contamination, where environmental taxes are a tool of economic instruments for the elimination of Forms of Environmental pollution adopted by States of the Organization for Economic Cooperation and development as a means of protecting their environment, Algeria, like other States, is working to develop its own tax legislation on environmental protection, despite the delay of its issuance until 1992.

Through this study, we will try to focus on the most important concepts relating to environmental collection and the legislative structure of environmental taxes and charges, as well as on the realities and prospects of environmental collection in Algeria.

Keywords: environmental collection, environmental taxes and charges, Algerian legislation.

لقد أصبحت البيئة موضوع اهتمام متزايد من قبل المجتمعات المتقدمة منها والمتخلفة على حد سواء، وفي المجتمعات الأكثر تصنيعا، الاهتمام بقضايا البيئة نتيجة الأعراض الجانبية للتطور العلمي والتكنولوجي المستعمل في عمليات التنمية والاستخدام المفرط للعناصر الطبيعية والمخادف إلى تحقيق أقصى معدل للنمو الاقتصادي العام أما المجتمعات الأقل تصنيعا فهي تعاني من مشاكل بيئية مرتبطة أكثر بأوضاعها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

وفي ظروف المجتمع الجزائري يتعرض الوسط البيئي لمخاطر وتحديات كبيرة ناتجة عن تراجع الأداء للنمو وتدهور الأوضاع الاجتماعية ولعل ابرز هذه المخاطر هدر الأراضي الزراعية، وحرق الغابات، والتلوث الصناعي،..... إلى غير ذلك من مخاطر.

وإذا كانت معظم الدول المتقدمة طورت مجموعة من القوانين والبنود لحماية البيئة والتي رافقتها حملات تطوعية إعلامية شاملة بدعم من جمعيات أهلية والأحزاب السياسية البيئية فإن الجزائر هي بدورها قد بادرت بنشر الاهتمام والوعي الجماهيري بمخاطر هذه الظاهرة، وفي هذا الإطار سعت الجزائر سنة 1992 إلى إيجاد إجراءات مالية لمحاربة التلوث والتقليل منه، لذا أصدرت بما يسمى بقانون الجباية البيئية والذي تناول الأنشطة الملوثة ومحاولة الحد منها.

الإشكالية الرئيسية:

مما سبق تبرز الإشكالية التي نسعى إلى معالجتها من خلال التساؤل التالي:

ما هو الواقع الذي تتسم به الجباية البيئية في ولاية الوادي وما هي الآفاق المرتقبة لها؟

الأسئلة الفرعية:

1. ما المقصود بالجباية البيئية؟
2. ما هو هيكل الجباية البيئية في التشريع الجزائري؟
3. ما هو واقع تطبيق الجباية البيئية في ولاية الوادي؟
4. ماهي الآفاق المستقبلية للجباية البيئية في ولاية الوادي؟

فرضيات الدراسة:

وللإجابة على إشكالية الدراسة والتساؤلات الفرعية قمنا بطرح الفرضيات التالية:

1. ضريبة تفرض على المتسبب بالتلوث.
2. هناك تقصير فيما يتعلق بالجانب التشريعي للحماية البيئية.
3. المكلفين بالضريبة لولاية الوادي يتجاهلون الحماية البيئية.
4. الإدارة الجبائية غير مهتمة بالحماية البيئية وذلك بالنظر لمحدوديتها.

أسباب اختيار الموضوع:

- محاولة إثراء المكتبة الجامعية بمثل هذا الموضوع ؛
- الموضوع له أهمية بالغة ويجب التحسيس والتنويه بأهميته؛
- رغبتنا في توسيع معرفتنا النظرية والتطبيقية في هذا المجال.

أهمية الدراسة :

يستمد الموضوع أهميته من الهدف السامي الذي يكمن في التعرف على الحماية البيئية، وذلك بدراسة الواقع المعاش في الجزائر حول اعتمادها ومدى تطبيقها في الواقع، ومعرفة الآفاق المستقبلية التي سوف تؤول إليها الحماية البيئية.

أهداف الدراسة:

1. تسليط الضوء على ماهية الحماية البيئية وأشكالها في الجزائر.
2. التعرف على واقع الحماية البيئية في الجزائر أسباب تأخر اعتمادها وهيكلها في التشريع الجزائري.
3. معرفة الآفاق المستقبلية حول تطبيق الحماية البيئية في ولاية الوادي.

حدود الدراسة:

من أجل معالجة حدود البحث تم تحديد حدود الدراسة كما يلي:

1. **الحدود المكانية:** وكانت دراستنا مسلطة بشكل عام على الجزائر ولكن قصد الحصول على نتائج مرضية خصصنا ولاية الوادي كنموذج.
2. **الحدود الزمنية:** بالنسبة للاطار الزمني فسيتركز البحث على واقع الضرائب البيئية في ولاية الوادي كعينة للدراسة خلال فترة بحثنا.

المنهج المتبع:

من أجل أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي، حيث أنه يقوم على جمع معلومات وبيانات من مختلف المراجع والمصادر من أجل تكوين صورة متكاملة حول الظاهرة المدروسة وتم ذلك ضمن الجانب النظري، أما الدراسة الميدانية فقد تمت عن طريق الاستبيان والهدف الأساسي منها هو تحليله من أجل اختبار صحة الفروض من خلال إجراء دراسة ميدانية في عينة من المؤسسات ويهدف البحث لدراسة واقع الجبائية البيئية وماهي آفاقها في ولاية الوادي.

صعوبات الدراسة:

- نقص ومحدودية المعلومات المرتبطة بتطبيق الجبائية البيئية؛
- نقص الدراية بالجبائية البيئية لدى معظم المؤسسات محل الدراسة؛
- نقص الأبحاث العلمية خاصة المذكرات والكتب.

تقسيمات الدراسة:

تم تقسيم البحث إلى فصلين أساسيين حيث تناول الفصل الأول الاطار النظري والتطبيقي للجبائية البيئية، أما الفصل الثاني فتضمن الدراسة الميدانية.

تمهيد:

تستعمل السياسة الجبائية في الأساس كأداة تمويلية ورغم أن هذا الدور التمويلي لا يزال قائما إلا أنه تغير نوعيا بالموازاة مع تغيير مهام الدولة، التي بعد أن جانبت الحياد أصبحت تستعمل الضريبة كأداة للتأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي ومؤخرا حتى الوضع البيئي، وهذا بعد أن استفحلت ظاهرة التلوث وأصبحت تشكل خطرا كبيرا على الإنسان في المقام الأول، ناهيك عن الأضرار التي تلحق بالمكونات الأخرى للبيئة. وتتدخل الدولة للتأثير على الوضع البيئي من خلال الحد من التلوث وتحسين نوعية البيئة غالبا ما يتم من خلال ما يعرف بالحماية البيئية.

وعليه كان إلزاما أن نتساءل عن مفهوم الحماية البيئية وعن مضامينها؟

لذا سوف نكون أمام الخطوات التالية التي سوف نتطرق لها في هذا الفصل:

المبحث الأول: الأدبيات النظرية للحماية البيئية

المبحث الثاني: الدراسات التطبيقية للحماية البيئية.

المبحث الأول: الأدبيات النظرية للحماية البيئية

سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى مفاهيم حول الحماية البيئية (المطلب الأول) والذي من خلاله سنعرض مفهوم ونشأة الحماية البيئية والمكونات التي تشمل عليها الحماية البيئية، كما سوف نذكر عناصر وأشكال الحماية البيئية في الجزائر (المطلب الثاني) وما هي أهم الضرائب والرسوم البيئية التي اعتمد عليها المشرع الجزائري باعتبارها أداة من الأدوات الاقتصادية للتخلص من أشكال التلوث البيئي، وسوف نقوم بالتطرق إلى واقع الحماية البيئية في الجزائر (المطلب الثالث) مع ذكر أسباب تأخر اعتمادها وهيكلها في التشريع الجزائري.

المطلب الأول: مفاهيم حول الحماية البيئية

أولاً: تعريف الحماية البيئية

هناك العديد من التعاريف منها ما يتعلق بالحماية البيئية ومنها ما يتعلق بالرسوم البيئية :

1. الحماية البيئية :

هي تلك الضرائب المفروضة على الأشخاص الذين يحدثون أضرار بيئية من خلال نشاطاتهم الاقتصادية المختلفة الناجمة عن منتجاتهم الملوثة واستخدامهم لتقنيات إنتاجية مضرّة بالبيئة، يتم تحديد نسبة هذه الضرائب على أساس تقدير كمية ودرجة خطورة الانبعاثات المدمرة للبيئة هذه الضريبة سميت باسم الاقتصادي (بيغو (Pigou)¹ (les taxes Pigou vienes).

2. الرسوم البيئية:

نظرا لما توفره الدولة من خدمات خاصة تستخدم فيها تقنيات التطهير والسلامة البيئية فهي تفرض على المستفيدين من هذه الخدمات رسوما خاصة لا تظهر إلا عند الاستفادة المباشرة من خدماتها².

ثانيا: نشأة الحماية البيئية

في مطلع القرن العشرين، جاء الاقتصادي الإنجليزي آرثر س. بيغو (Arthur.c. Pigou)، بضريبة تفرض على المتسبب بالتلوث تقدر بناء على الضرر المقدّر والتي تبناها الكثير من الاقتصاديين، وتعرف تلك الضريبة باسم ضريبة بيغوفيان تيمنا باسمه آرثر سي بيغو (1877-1959) الذي كان يعمل بروفيسورا في الاقتصاد السياسي في جامعة كامبريدج في فترة 1908-1944.

¹ مسدور فارس، مقال بعنوان أهمية تدخل الحكومات في حماية البيئة من خلال الحماية البيئية، مجلة الباحث، العدد 07، 2009-2010 جامعة ورقلة، ص 349.

² فلاق علي وآخرون، مقال بعنوان دور الضريبة البيئية في حماية الأمن البيئي وإحداث التنمية المستدامة، مجلة الدراسات الجبائية، العدد 2017، جامعة المدية، ص 159.

وفي كتابه اقتصاديات الرفاه (الذي نشر للمرة الأولى في عام 1920 اقترح فرض ضريبة كوسيلة مناسبة لتحقيق المساواة بين التكاليف الخاصة والاجتماعية. وتعرف ضريبة بيغوفيان اليوم باسم رسوم التلوث أول ضريبة التلوث وهي ضرائب تفرض على مفرزي التلوث، وبما أن التكلفة الاجتماعية للتلوث تفوق التكلفة الخاصة للملوث (الواقع أن تكلفة الملوّثين سالبة لأنهم يوفرّون نقوداً عن طريق التلوث)، فينبغي على الحكومة أن تدخل بضريبة فتجعل التلوث أكثر تكلفة للملوث، فإذا صار إنتاج التلوث أكثر تكلفة فإن الملوث سينتج تلوثاً أقل، تضمن الضرائب البيئية أن يواجه الملوّثون بتكاليف الخاصة والاجتماعية لأنشطتهما وفي حال غياب الضرائب البيئية أو أي أداة أخرى لضبط التلوث فإن النشاطات المضرة بالبيئة سوف تتنامى وعليه فإن الضرائب البجوفية (Pigouvian taxes) إذن هي مصطلح شامل لكافة الضرائب المصممة لتصحيح عدم كفاءة نظام الأسعار بسبب وجود الآثار الخارجية السلبية¹.

ثالثاً: أهمية وأهداف الجباية البيئية.

1. أهمية الجباية البيئية

تبرز أهمية الجباية البيئية في مبدأ يركز إلى قاعدة أساسية مفادها أن الذي يحدث أكثر ضرراً بيئياً (تلوثي) هو من يدفع ضرائب أكثر وذلك كعقوبة على تدمير البيئة خلال اعتماد تكنولوجيات عدوة البيئة، وعليه كلما كانت الضرائب أكبر كلما أحس الملوّثين بأثرها، ما قد يجعلهم يغيرون استراتيجيتهم الصناعية والإنتاجية المرتكزة على التكنولوجيات الرخيصة الملوّثة إلى البحث في سبل اعتماد تكنولوجيات صديقة للبيئة، والتي عادة ما تكون باهظة التكلفة، لكن في الغالب يوجد تلك الحوافز الجبائية التي من شأنها أن تخفف عنهم وطأة التكاليف الباهظة التي يتحملونها بغية اكتساب تلك التكنولوجيات غير الملوّثة، ثم إن الإعفاء كلما كانت أطول كلما اضمحلت تكلفة تلك التكنولوجيات مع مرور الزمن وعليه فإن التخفيف من أثار التلوث البيئي يتطلب ما يلي²:

✓ **المرحلة الانتقالية:** يتم من خلالها إعداد الأعوان الاقتصاديين لمرحلة التصنيع الصديق للبيئة، وهذا لا يكون إلا من خلال استراتيجية إعلامية موجهة لأصحاب المصانع والنشاطات الإنتاجية التي تتسبب في مشاكل بيئية؛

¹ الكافي مصطفى يوسف، اقتصاديات البيئة، دار مؤسسة رسلان للطباعة و النشر والتوزيع، طبعة 2014، سوريا، ص 344-345.

² عزى هاجر وسامي رشيد، مقال بعنوان الجباية البيئية عنصر مفتاحي لحماية في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصاد والسياسات والتجارة، العدد: 33-2016، ص 149.

✓ **مرحلة المشاريع النموذجية:** وهي تلك المشاريع التي تقيمها الدولة (لأنها الأقدر على تحمل تكلفتها) وتبين أهميتها وضرورة توسيع رقعتها ما يجعل الأعوان الاقتصاديين المتدخلين في النشاط الاقتصادي يأخذون نظرة عن طبيعة تلك المشاريع على أرض الواقع؛

✓ **مرحلة المشاريع النموذجية المشتركة:** قد تكون الدولة طرفاً أساسياً فيها، بحيث تجعل الأعباء مقسمة بينها وبين المستثمرين المحليين أو الأجانب بغية تعمق تجربة اعتماد مشاريع ماثلة صديقة للبيئة ما يزيد من التشجيع بضرورة انتهاز نفس النهج من طرف الخواص عن طريق مشاريع مشتركة فيما بينهم أو عن طريق شراكة أجنبية؛

✓ **مرحلة الاستقلالية:** وهي المرحلة التي تخرج فيها الدولة تماماً من المشاريع النموذجية السابقة، لتفتح المجال للخواص بغية اعتماد مشاريع كاملة خالية من الملوثات البيئية.

ثم إن تواجد الدولة ضروري من خلال ممارستها للدور الرقابي المباشر على مختلف المشاريع الانتاجية الصناعية، بغية ضمان الحفاظ على مسار التكفل بالبيئة، وعليه فإن للدول دوراً ريادياً لا يمكن أن نقوم بإحلال المشاريع الملوثة للبيئة بمشاريع صديقة لها علماً أن المشاريع الملوثة كلفت الدول أموالاً طائلة نتيجة تلك الآثار السلبية التي نتجت عنها.

2. أهداف الحماية البيئية

الحماية البيئية لها مجموعة من الأهداف وتتمثل فيما يلي¹:

- المساهمة في إزالة التلوث عن طريق ما تتضمنه الحماية البيئية من إجراءات ردعية سواء كانت ضرائب أو رسوم أو غرامات مالية، أو من خلال ما تتضمنه من إجراءات تحفيزية.
- تصحيح نقائص السوق، أو ما يصطلح على تسميته بفشل السوق؛
- إيجاد مصادر مالية جديدة يتم من خلالها إزالة النفايات والحد من التلوث؛
- ضمان بيئة صحية لكل أفراد المجتمع، وهذا ما تنص عليه مختلف التشريعات؛
- غرس ثقافة المحافظة على البيئة لدى المجتمع؛
- تحقيق الفعالية البيئية والاقتصادية باعتبار أن الضرائب الكبيرة على التلوث تؤدي بالمكلف إلى اتجاه نحو التقليل من التلوث، وبالتالي التقليل من التكاليف التي يتحملها المشروع، مما يؤدي في المدى المتوسط إلى تخفيض الأسعار؛

¹ بن ماضي قمير، دور السياسات البيئية في الحد من آثار التلوث البيئي لتحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في إطار مدرسة دكتوراء، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، السنة الجامعية 2011/2012، ص 87.

- التحفيز والتشجيع على عدم تخزين النفايات الصناعية الخطرة؛
- الحد من الأنشطة الخطيرة و الملوثة للبيئة، باعتبارها أصبحت مكلفة كثيرا لميزانية الدولة وهذا بحكم المصاريف الباهظة التي تدفع للتقليل من آثار الأنشطة؛
- تشجيع التطور التكنولوجي والبحث العلمي، فيما يخص آليات ووسائل الحد من التلوث ولا سيما في المؤسسات الصناعية الأكثر تلوثا؛

رابعا: خصائص ومبادئ الحماية البيئية

1. خصائص الحماية البيئية

إن الحديث عن خصائص الحماية البيئية يستدعي منا البحث في مدى توافق الرسوم البيئية مع مبادئ التقليدية في قانون المالية والضرائب كمبدأ عمومية الميزانية، ومبدأ المساواة أمام الضرائب، باعتبار أن الرسوم البيئية حديثة ولتحقيق الغرض الذي أنشأت من أجله بخصيتين أساسيتين هما¹.

✓ تخصيص الرسوم البيئية و الخروج على مبدأ عمومية الميزانية:

لقد تطور مفهوم الضريبة الذي يستند إلى هدف وحيد يتمثل في استخدام السلطات العامة الضريبة كأداة للحصول على الإيرادات المالية بهدف تغطية النفقات العمومية، وأصبح ينظر إليها على أنها أداة لتحقيق أغراض اقتصادية واجتماعية متعددة لكن الرسوم التي تفرض لأغراض بيئية تخصص إيراداتها للاستعمال في الأغراض البيئية.

وبمعنى آخر توزيع عبئ الضريبة على المتسببين في التلوث، وتوزيع حصيلة الرسوم لتمويل التدابير المتخذة من طرف السلطات العامة لحماية البيئة أو المساهمة في تمويل منشآت يقيمها الملوثون أنفسهم لمكافحة التلوث باعتبارهم يقومون بخدمة عامة للجماعة.

✓ مبدأ المساواة أمام الضرائب :

يتخذ مبدأ المساواة المنصوص عليه في دساتير مختلف الدول، عدة أشكال منها المساواة أمام الأعباء العامة والمساواة أمام الضرائب المنصوص عليها في المادة 6 و 13 من إعلان حقوق الإنسان 1948، وبالتالي فإنه لا مجال لوجود أي تباين في معاملة الملوثين أو المواد أو الأنشطة الملوثة يفقد الرسوم البيئية طابعها التحفيزي.

¹ بن طيبة صونية، مداخلة بعنوان الحماية البيئية كآلية لحماية البيئة، ملتقى دولي حول النظام القانوني لحماية البيئة في ظل القانون الدولي و التشريع الجزائري، يومي 10/09 ديسمبر 2013، مغرب الدراسات القانونية البيئية (LEJE)، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، ص 09-10.

2. مبادئ الحماية البيئية

- إن المشرع الجزائري في المادة 03 من القانون رقم 10-03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة {4- القانون رقم 10-03} نص على مبادئ التي يقوم عليها قانون البيئة وهي ثمانية مبادئ على النحو التالي¹:
- مبدأ عدم تدهور الموارد الطبيعية: أي تجنب أي إلحاق الضرر بالموارد الطبيعية والتي تعتبر في كل الحالات جزء لا يتجزأ من مسار التنمية ويجب ألا تؤخذ بصفة منعزلة في تحقيق التنمية المستدامة .
 - مبدأ المحافظة على التنوع البيولوجي: والذي بمقتضاه ينبغي لكل نشاط تجنب إلحاق الضرر بالتنوع البيولوجي.
 - مبدأ الاستبدال: أي استبدال عمل مضر بالبيئة بآخر يكون أقل خطرا عليها، ويختار هذا النشاط الأخير حتى ولو كانت تكلفته مرتفعة ما دامت مناسبة للقيم البيئية موضوع الحماية.
 - مبدأ النشاط الوقائي و تصحيح الأضرار البيئية بالأولية عند المصدر.
 - مبدأ الحيطة: والذي بمقتضاه يكون عدم توفر التقنيات نظرا للمعارف العلمية والتقنية الحالية سببا في تأخير اتخاذ التدابير الفعلية والمناسبة للوقاية من خطر الأضرار الجسيمة المضررة بالبيئة ويكون ذلك بتكلفة اقتصادية مقبولة.
 - مبدأ الملوث الدافع: حيث يتحمل كل شخص يتسبب نشاطه أو يمكن أن يتسبب في إلحاق الضرر بالبيئة نفقات كل التدابير للوقاية من التلوث والتقليص منه وإعادة الأماكن إلى حالتها الأصلية.
 - مبدأ الإعلام والمشاركة: والذي يكون بمقتضاه لكل شخص الحق في أن يكون على علم بحالة البيئة والمشاركة في الإجراءات المسبقة عند اتخاذ القرارات التي تضر بالبيئة.
- والمبدأ الذي يطبق في الحماية البيئية هو المبدأ السادس {مبدأ الملوث الدافع}، مؤدى هذا المبدأ أن كل من تسبب بنشاطه في إحداث ضرر بيئي يلتزم بالمساهمة في إصلاح ما أحدثه وهذا وفق قاعدة العُثم بالغُرم، أي يعرض ما قد أحدثه من ضرر بيئي لقاء ما حصل عليه من نفع بموجب نشاطه الذي سبب الضرر البيئي.
- وذكرت المادة 3 من القانون 10-03 بأن مبدأ الملوث الدافع هو الذي يتحمل بمقتضاه كل شخص يتسبب نشاطه أو يمكن أن يتسبب في إلحاق الضرر بالبيئة نفقات كل تدابير الوقاية من التلوث و التقليص منه وإعادة الأماكن و بيئتها إلى حالتها الأصلية.

¹ الجريدة الرسمية، العدد 43، ص 9.

المطلب الثاني: عناصر وأشكال الحماية البيئية في الجزائر

أولاً: عناصر الحماية البيئية: تشتمل الضريبة البيئية على ثلاثة عناصر أساسية تزيد من فعاليتها في الحد من التلوث وتمثل هذه العناصر فيما يلي:

1. وعاء الضريبة البيئية: يمكن تعريف الوعاء الضريبي بصفة عامة بأنه "المادة أو المال أو الشخص الخاضع للضريبة مع ضرورة توافر العنصر الزمني لهذا الوعاء وحسب الأنظمة المحددة لذلك، ويعد اختيار الوعاء هو نقطة البداية في تنظيم أي ضريبة أما وعاء الضريبة البيئية فيتحدد ثمنها من خلال:

أ- اختيار وعاء الضريبة البيئية: أي اختيار المادة التي تفرض عليها الضريبة، فعلى عكس الشائع بالنسبة الضرائب الأخرى فإن وعاء الضريبة البيئية لا يتحدد بقيمة نقدية ولكن بوحدة مادية كحجم المخلفات التي تصرف في المياه، أو كمية الملوثات التي تطلق في الهواء، أو درجة الضوضاء الصادرة فهذه الطريقة الخاصة لتعريف المادة الخاضعة للضريبة تعد من الخصائص المميزة للضرائب البيئية، وإنما يختلف هذا الوعاء باختلاف أنواع الضرائب، ولكن من الضروري أن يكون الوعاء مرتبط ارتباطاً شديداً بالآثار الخارجية والذي يظهر في عموم أنه التلوث، وعلى اعتبار هذا الأخير متعدد الأبعاد والمصادر والأنواع، يجب تحديد الوعاء بدقة لتفادي النتائج البيئية والاقتصادية السلبية .

ب- تحديد وعاء الضريبة البيئية: وهو الجزء الذي تفرض عليه الضريبة من المادة موضوع الضريبة، ويقصد به الجزء الذي يتعدى المستوى الأمثل للتلوث (Optimum level of Pollution) المسموح به اجتماعياً ويتحدد هذا المستوى عندما تتعادل التكلفة الحدية لتخفيض التلوث مع التكلفة الحدية للضرر، حيث تقوم فكرة الحجم الأمثل للتلوث على أن التلوث له تكاليف يتحملها المجتمع كما أن الحد من التلوث له تكلفة، وإن تحديد الحجم الأمثل للتلوث يتم عن طريق مقارنة تكاليف التلوث مع تكاليف تخفيض التلوث، ويمكن إيضاح كل من الجانبين كما يلي¹:

✓ تكاليف التلوث: تشمل النفقات والتكاليف التي لحقت بعناصر النظام البيئي من جراء تدهور الأوضاع البيئية كخسائر التي تلحق بالصحة الإنسانية وما يتبعها من تغيب عن العمل وانخفاض في مستوى الإنتاجية خسائر في خصوبة الأرض وإنتاجيتها، خسائر في الثروة السمكية، هذه التكاليف تنشأ نتيجة التلوث المنبعث من النشاط الإنتاجي، ومثل هذه التكاليف يتحملها المجتمع في حين لا يأخذها المنتج في اعتباره، وفي بعض الأحيان تكون تكاليف التلوث ضخمة بحيث لا يستطيع المجتمع تحملها، وهو ما يقتضي وقف الأنشطة الملوثة المسببة

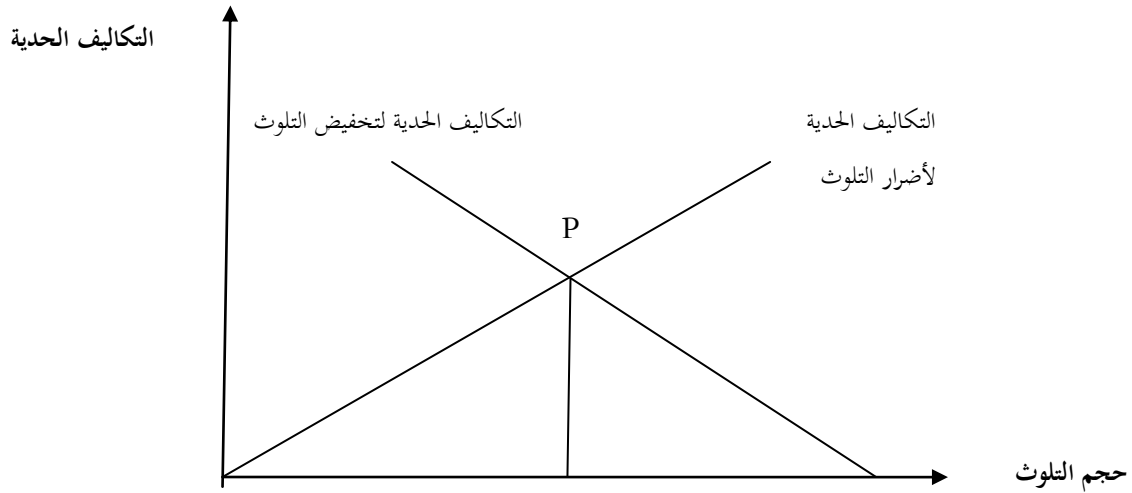
¹ نفس المرجع السابق، ص 69 .

الفصل الأول: الإطار النظري والتطبيقي للجباية البيئية

للتلوث عن العمل، وكنتيجة واقعية يتضح أن محاولة منع التلوث كليا مستحيلة من الناحية النظرية وبالتالي فالهدف الأساسي يكمن في الحد من التلوث والوصول به إلى الحجم الأمثل .

✓ **تكاليف تخفيض التلوث:** وهي التكاليف التي يتحملها صاحب النشاط الإنتاجي الملوث لتخفيض التلوث والحد منه و الشكل (01-01) يوضح حجم الأمثل لتلوث:

الشكل رقم (01-01): المستوى الأمثل للتلوث



المصدر: جعفر حمزة وبن الشيخ مريم، مقال بعنوان أثر الضرائب البيئية على الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية، منشور بمجلة الدراسات الجبائية، المجلد 06، العدد 01، جامعة البليدة، جوان 2017، ص 69.

نلاحظ من الشكل رقم (01-01) أن الحجم الأمثل للتلوث يتحدد عند نقطة تقاطع منحنى التكاليف الحدية و الممثلة في النقطة (P) فعند هذه النقطة تتساوى تكلفة ضرر التلوث مع تكلفة تخفيضه، ويشكل أي انحراف عن النقطة (P) انخفاضا في مستوى الرفاهية.

✓ **تقدير وعاء الضريبة البيئية:** نظرا لصعوبة قياس وتقدير الانبعاثات والمخلفات بصورة دقيقة، تلجأ عادة الأنظمة الضريبية في مختلف الدول إلى ترجمة هذه الملوثات في شكل معادلات وجداول تحسب على أساس أهمية المخاطر الناتجة عن كل نوع من الأنواع هذه الملوثات، على أن يتم توضيح وتبيان مقدار الضريبة المخصص لكل وحدة معينة من وحدات القياس وذلك وفقا لنوع وطبيعة تلك الملوثات.

2. **سعر الضريبة البيئية:** يقصد بسعر الضريبة بوجه عام المبلغ المالي الذي يجب على الممول أن يدفعه عن كل وحدة من موضوع الضريبة، أو هو النسبة المئوية التي يتم بها تحديد مقدار الضريبة، ومن أهم الأشكال التي يتخذها سعر الضريبة¹ :

✓ **السعر الثابت (النسبي):** في هذه الحالة فإن السعر يبقى ثابتا بصرف النظر عن التغيرات التي تحدث في وعاء الضريبة أي أن النسبة بين الوعاء الخاضع للضريبة والسعر تبقى ثابتة، ويتميز هذا الأسلوب بالسهولة والبساطة لكل من الممول والإدارة الضريبية.

✓ **السعر التصاعدي:** وفقا لهذا الأسلوب يتصاعد سعر الضريبة مع تزايد الوعاء الخاضع للضريبة لها، ويعد هذا الأسلوب الأوفق والأنسب في التطبيق في حالة الضرائب البيئية، لما ينطوي عليه من حوافز قوية لدى الملوئين لتخفيض كميات ومستويات انبعاثاتهم إلى الحد الذي تكون معه الضريبة مقبولة اقتصاديا.

3. **تخصيص حصيلة الضريبة البيئية:** إن إيرادات الضريبة البيئية يجب أن يعاد استخدامها في نطاق سياسات مكافحة التلوث وحماية البيئة تحت أشكال عديدة أهمها: معالجة النفقات والتخلص منها؛ إقامة عوازل الرقابة من الضوضاء؛ تغطية النفقات الإدارية لمؤسسات حماية البيئة؛ تمويل البحوث المتعلقة بواجهة التلوث؛ منح إعانات للملوئين لتخفيض التلوث الناجم عن أنشطتهم.

ثانيا : أشكال الحماية البيئية:

تنطوي الضرائب البيئية على أشكال عديدة، تهدف في مجملها إلى الحد من التلوث البيئي والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية وفيما يلي سنستعرض مختلف هذه الأشكال²:

ت- الضرائب على الانبعاثات الملوثة: les taxes sur les émissions polluants

هذا النوع من الضرائب البيئية هو عبارة عن اقتطاع نقدي يتناسب مع حجم الانبعاثات الفعلية أو المقدرة، التي يتم صرفها سواء في الهواء أو الماء أو الأرض، وينصح باعتماد هذا النوع من الضرائب في حالة ما إذا كانت مصادر الانبعاثات ثابتة، وهذا لأجل تسهيل عمليات المراقبة والتسيير على الصعيد الإداري.

¹ بن عزة محمد وبن حبيب عبد الرزاق، مداخلة بعنوان دور الحماية في ردع و تحفيز المؤسسات الاقتصادية على حماية البيئة من أشكال التلوث دراسة تحليلية لنموذج الحماية في الجزائر، الملتقى العلمي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية يومي 20 و 21 نوفمبر 2012، ص 156.

² مسعودي محمد، مقال بعنوان الحماية البيئية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية وتسيير العلوم تجارية، المجلد 8، العدد الخامس عشر، جوان 2014، ص 57 .

الفصل الأول: الإطار النظري والتطبيقي للجباية البيئية

ومن أمثلة الضرائب على الانبعاثات الملوثة ما يلي:

- الضرائب على ملوثات الهواء والتي تفرض بالتناسب مع حجم انبعاث هذه الملوثات ومع حجم الأضرار الناشئة عنها.
- الضرائب على الضوضاء، والتي تفرض حسب حجم الضوضاء الواقعة، وكذا حسب نوع المصدر (مصدر الضوضاء) هذا ونشير إلى أن هناك من يفضل تسمية الضرائب على الانبعاثات الملوثة، بالضرائب البيغوفية (نسبة إلى العالم **بيجو** الذي يعد أول من تكلم عن استخدام الآثار الخارجية للتلوث عبر الضرائب) وذلك لكونها تمس الملوثات مباشرة، مما يكفل استخدام الآثار الخارجية وتصحيح فشل بنجاعة أكبر.

ث- الضرائب على المنتجات les taxes sur les produits¹:

- إذا كان انتاج بعض المنتجات أو التخلص منها يفرض أضرارا بالغة على الصحة أو النفايات و الملوثات، فإن هذه المنتجات يمكن التقليل منها عبر فرض ضريبة عليها .
- وتحل الضرائب البيئية على المنتجات محل الضرائب على الانبعاثات الملوثة، إذا تعذر فرض هذه الأخيرة مباشرة، كما أن الضرائب البيئية على المنتج تستعمل بشكل أكبر لتصحيح الآثار الخارجية.
- وإلى جانب الحد من استهلاك المنتجات الملوثة، تؤدي الضرائب البيئية من هذا النوع إلى توفير إيرادات جبائية، يرتبط حجمها بدرجة المرونة السعرية المتعلقة بهذه المنتجات محل فرض الضريبة، بحيث إذا كان الطلب على هذه المنتجات غير مرن فإن الضريبة البيئية على المنتج يمكن أن تحصل إيرادات مالية معتبرة، إلا أن تأثيرها البيئي يكون أقل .

ومن أمثلة الضرائب على المنتج ما يلي :

- الضريبة على المحتوى الكربوني لمختلف أنواع الوقود الأحفوري (ضريبة الكربون) ؛
- الضريبة على المركبات العضوية الطيارة (les composés organiques volatils) الناجمة عن اشتعال بعض أنواع المحروقات مثل: البروبان، البنزول، الخ؛
- الضريبة على زيوت التدفئة أو بالأحرى على محتواها من الكبريت، الذي يؤدي عند اشتعاله إلى توليد غاز أكسيد الكبريت الضار؛
- الضريبة على مساحيق الغسيل المتضمنة لعنصر الفوسفات؛
- الضريبة على الأسمدة والمبيدات الكيميائية، التي تستهدف محتوى هذه الأخيرة من الفوسفات أو النترات.

¹ بوجعة سارة، دور الضرائب البيئية في الحد من التلوث البيئي، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات شهادة الماستر في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2016/2015 ص 32.

ج- الإتاوات على الخدمات المؤداة: les redevances pour les services rendus¹

تمثل الإتاوات أو الحقوق الاستعمال المقابل النقدي للاستفادة من خدمات بيئية معينة، مثل التوصيل بشبكة المياه الصالحة للشرب، الصرف الصحي، جمع النفايات والتخلص منها، معالجة مياه الصرف الصناعي. وتعد الإتاوة على جمع ومعالجة الفضلات، الأكثر تطبيقاً في العديد من الدول، وهي تتطلب حتى تكون فعالة الأخذ بعين الاعتبار للحجم الفعلي للنفايات، وكذا لبعض العوامل النوعية، كتركيز المواد السامة التي قد تتواجد ضمن هذه النفايات.

ح- الضرائب على الاستغلال الموارد الطبيعية: les taxes sur l'exploitation des ressources naturelles²

توفر الموارد الطبيعية العديد من المواد الأولية التي تستعمل في مختلف الأنشطة، وهي غالباً ما تكون مملوكة من طرف الدولة التي تعطي حقوق الاستغلال أو عقود الامتياز لشركات عامة أو خاصة تقوم بالاستغلال التجاري لهذه الموارد التي قد تشمل الموارد المتجددة كالغابات والثروة السمكية أو الموارد الغير متجددة كالبترول والمعادن .

المطلب الثالث: واقع الجباية البيئية في الجزائر

تعتبر الجباية البيئية أهم أداة في مجال حماية البيئة من أشكال التلوث، فقد أثبتت التشريعات الجبائية البيئية فعاليتها في حماية البيئة ومحاربة التلوث والجزائر كغيرها من دول العالم تعمل جاهدة على تطوير تشريعاتها الضريبية الخاصة بحماية البيئة بالرغم من تأخر صدورهما إلى غاية سنة 1992 رغم الأهمية العملية التي يكتسبها تطبيق مبدأ الملوث الدافع في إنجاح السياسة البيئية إلا أن تطبيقه عرف تأخراً كبيراً في الجزائر بالنظر إلى تاريخ دخوله حيز التنفيذ في العديد من الدول الغربية .

أولاً: أسباب تأخر اعتماد الضرائب البيئية³ :

- **عوامل سياسية:** تتمثل في غياب مرجعية سياسة بيئية بسبب تغليب المنطق التنموي على الاعتبارات البيئية وتفضيل التدخل الإداري الانفرادي في معالجة المشاكل البيئية مما أدى إلى تغييب الوسائل الاقتصادية لحماية البيئة؛

¹ مسعودي محمد، مقال بعنوان الجباية البيئية في الجزائر واقع وآفاق، مجلة الحقيقة، المجلد 6، العدد 29، جامعة أدرار-الجزائر، 2014، ص 106.

² المرجع السابق، ص 107.

³ صيد مريم ومحرز نور الدين، مقال بعنوان فعالية تطبيق الرسوم والضرائب البيئية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 9، العدد 2، جامعة غرداية، 2016، ص 618.

- عوامل تتعلق بضعف وعدم اكتمال التنظيم الإداري لحماية البيئة: بسبب عدم استقرار الإدارة البيئية المركزية، إذ تم تداول مهمة حماية البيئة منذ سنة 1974 أي من تاريخ إنشاء أول لجنة وطنية لحماية البيئة إلى غاية 2011 تاريخ اعتماد وزارة مستقلة للبيئة 12 وزارة و كتابة دولة. إضافة إلى تأخر إحداث الهيئات الإدارية المحلية التي تسهر متابعة تطبيق القوانين المتعلقة بالرسوم والضرائب البيئية؛

- عوامل اقتصادية: تتعلق بتأخر المؤسسات الاقتصادية العمومية في مجال البيئي فعلى مدار 10 سنوات لم تقم الدولة أثناء إنشاء الوحدات الصناعية إلا بتجهيز 50 بالمائة منها بأنظمة مضادة للتلوث، ولم تقم بتجديد هذه الأنظمة ومعظمها حاليا معطل، بالإضافة إلى وضعها الاقتصادي الصعب والتي دفعت بالدولة إلى إنقاذ هذه المؤسسات خلال العشريتين الثمانينات والتسعينات، وكذلك تأخر تحرير المؤسسات الاقتصادية.

ثانيا: هيكل الحماية البيئية في التشريع الجزائري

عدد المشرع الجزائري على ضوء مجموعة من التشريعات المتصلة بالبيئة صور الحماية المفروضة على كل فعل أو نشاط من شأنه الأضرار بالبيئة وأورد لها جزاءات نوجزها كالآتي :

1. رسم رفع النفايات المنزلية:

تمت مراجعة معدلاته من خلال قانون المالية لسنة 2002 كالآتي:

- 640 إلى 1000 دج سنويا للعائلة؛
- 1000 إلى 10000 دج سنويا للنشاط التجاري؛
- 20000 إلى 50000 دج سنويا للمخيمات؛
- 1000 إلى 100000 دج سنويا للنشاطات الصناعية والتجارية المنتجة لكمية أكبر من النفايات.

2. رسم تحفيزي على عدم تخزين النفايات المتعلقة بالأنشطة الطبية¹:

هذا الرسم يهدف إلى تخفيض النفايات الطبية الضارة والملوثة كيميائيا من المصدر ويقدر مبلغه حسب قانون المالية لسنة 2002 ب 24000 دج عن كل طن من النفايات المخزنة ويوزع كالآتي :

الجدول رقم (01-01) : توزيع حصيلة الرسم التحفيزي على عدم تخزين نفايات الأنشطة الطبية

الرسم	البلديات	الخزينة العمومية	الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث
	%10	%15	%75

المصدر: الموارد المالية للجماعات المحلية، بحث منجز من قبل المديرية الولائية للضرائب لولاية الوادي، ص21.

¹ المادة 204 من قانون 01-21 المؤرخ في 22 ديسمبر 2001 المتضمن لسنة 2002 ج ر عدد 79 لسنة 2001 .

3. الرسم المتعلق بالنشاطات الملوثة والخطيرة على البيئة¹:

يطبق على أنشطة المنشآت المصنفة، ويتم تصنيف الأنشطة الملوثة والخطيرة على البيئة إلى نوعين :

- الأنشطة الخاضعة قبل انطلاقها للتصريح المسبق من رئيس المجلس الشعبي البلدي المختص إقليمياً؛
- الأنشطة الخاضعة لتخصيص مسبق سواء من الوزير المكلف بالبيئة أو الوالي المختص إقليمياً أو رئيس المجلس الشعبي البلدي المختص إقليمياً.

4. الرسم على الوقود المحتوي على الرصاص (البنزين العادي والممتاز و بنزين بدون رصاص)²:

أسس هذا الرسم سنة 2002 كأداة ضريبية للتقليل من استهلاك هذا النوع من الوقود، نظراً لما يحدثه

الرصاص من أخطار على الصحة العمومية. وحدد مبلغه ب دينار واحد (1 د.ج) عن كل لتر.

ولقد أدرج قانون المالية لسنة 2007، المازوت ضمن مجال تطبيق هذا الرسم وفق التعريف التالية:

- البنزين العادي والممتاز: 0.10 د.ج/لتر؛

- المازوت: 0.30 د.ج/لتر؛

تخصيص حصيلة هذا الرسم بتوجيه 50% للصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث، و 50% لفائدة

الصندوق الوطني للطرق و الطرقات السريعة.

5. الرسم على المنتجات البترولية³:

تم إحداث هذا الرسم سنة 1996 ويطبق على المنتجات البترولية أو المماثلة لها، المستوردة أو المحلية

ويحصل لفائدة خزينة الدولة، ويهدف لتقليص الانبعاثات الناتجة عن احتراق المنتجات البترولية المستعملة في

المركبات وترشيد استعمالها، وكذا توفير موارد مالية إضافية لتمويل ميزانية الدولة نتيجة تراجع أسعار النفط في

الأسواق الدولية تم رفع تعريفه هذا الرسم زيادة خلال سنتي 2016 و 2017 الموضحة في الجدول التالي :

¹ رزاق أسماء، آليات تمويل سياسات حماية البيئة في الجزائر (دراسة حالة ولاية بسكرة)، مذكرة ماجستير تخصص نقود و مويل، قسم العلوم

الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2008، ص 65.

² بوزيدة حميد، مقال بعنوان الضرائب البيئية في الجزائر، مجلة دراسات جبائية، المجلد 6، العدد 1، 2017، ص 20.

³ المرجع السابق، ص 18، 19.

الفصل الأول: الإطار النظري والتطبيقي للجباية البيئية

الجدول رقم (01-02) : تطور تعريفه الرسم على المنتجات البترولية

البيان	2007	2016	2017
البنزين العادي	0.01	5 د.ج/لتر	8 د.ج/لتر
البنزين الممتاز	0.01 د.ج/لتر	6 د.ج/لتر	9 د.ج/لتر
البنزين الخالي من الرصاص	0.01 د.ج/لتر	6 د.ج/لتر	9 د.ج/لتر
المازوت - غاز أويل	0.30 د.ج/لتر	1 د.ج/لتر	2 د.ج/لتر
الـبروبان	0.01 د.ج/لتر	/	/
غاز البترول المميع /الوقود	0.01 د.ج/لتر	0.01 د.ج/لتر	0.10 د.ج/لتر

المصدر :

- المادة 31 من قانون المالية لسنة 2007 المعدلة للمادة 28 مكرر من قانون الرسوم على الأعمال.
- المادة 15 من قانون المالية لسنة 2016 المعدلة للمادة 28 مكرر من قانون الرسوم على الأعمال.
- المادة 29 من قانون المالية لسنة 2017 المعدلة للمادة 28 مكرر من قانون الرسوم على الأعمال.

6. إتاة المحافظة على جودة المياه¹:

أسست بموجب سنة 1996 وتحصل لدى كل مرفق مرتبط بشبكة عمومية تسيرها كل من:

- أ- المؤسسات الجهوية لإنتاج و توزيع المياه و توزيعها والمتشكلة في المؤسسات الولائية والوكالات والمصالح البلدية لإنتاج وتوزيع المياه وتوزيعها، بالإضافة إلى الدواوين الجهوية للمساحات المسقية، وكذا الدواوين الولائية.
- ب- لدى كل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين للقانون العام، والخاص الذين يتصرفون ويستغلون في إطار الأملاك الوطنية العامة للري منشآت اقتطاع الماء الثابتة أو مؤقتة لاستعمالهم الخاص، وذلك مهما يكن مصدر المورد بالنسبة لكل اقتطاع تم انطلاقا من منشأة أو عدة منشآت يساوي مجموع منسوبها 500.000 متر مكعب سنويا أو يفوق. تحصل هذه الإتاءات لفائدة الحساب الخاص لصندوق الوطني للتسيير المتكامل للموارد المائية.

يحدد مبلغا إتاة المحافظة على جودة المياه بتطبيق المعدلات التالية:

بالنسبة لولايات شمال البلاد:

- 4% من مبلغ فاتورة المياه الصالحة للشرب أو الصناعة أو الفلاحة فيما يخص الإتاة الخاصة ؛
- 4% من السعر الأساسي مضروبا في كميات المياه المتقطعة فيما يخص الإتاة العادية.

¹ بوزيد حميد، المرجع السابق، ص 16، 17.

بالنسبة لولايات الجنوب التالية :

- الأغواط، غرداية، الوادي، تندوف، بشار، البزري، تمنراست، أدرار، بسكرة، ورقلة:
- الإتاوة الخاصة: 2% من مبلغ فاتورة المياه الصالحة للشرب أو الصناعة أو للفلاحة؛
- الإتاوة العادية: 2% من السعر الأساسي مضروبا في كميات المياه المتقطعة.

7. الرسم على الأكياس البلاستيكية¹:

تم استحداث هذا الرسم بموجب قانون المالية لسنة 2004 ويضم وعاءه جميع الأكياس البلاستيكية - سواء المنتجة محليا أو المستوردة من الخارج - وقد حدد مبلغه ب10.5 د.ج للكيلو غرام الواحد. ويدفع حاصل هذا الرسم كلية لحساب التخصيص رقم 302-065 الذي عنوانه الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث.

8. الرسم على الزيوت والشحوم وتحضير الشحوم²:

تم تأسيس هذا الرسم بموجب المادة 61 من قانون المالية لسنة 2006 والذي حدد ب15.500 د.ج عن كل طن مستورد أو مصنع داخل تراب الوطن، والتي تنجم عن استعمالها زيوت مستعملة، وبموجب نفس المادة تم تخصيص حصيلة هذا الرسم كما يلي :

الجدول رقم (01-03): توزيع حصيلة الرسم على الزيوت والشحوم وتحضير الشحوم

الرسم على الزيوت والشحوم وتحضير الشحوم	البلديات	الخزينة العمومية	الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث
	35%	15%	50%

المصدر: الموارد المالية للجماعات المحلية، بحث منجز من قبل المديرية الولائية للمضرائب لولاية الوادي، ص 21 .

9. الرسم على العجلات المطاطية³:

تم المادة 60 بموجب قانون المالية لسنة 2006 تأسيس رسم على العجلات المطاطية الجديدة سواء مستوردة من الخارج أو منتجة محليا وهذا بالمبالغ التالية :

- 10 د.ج للعجلة المستعملة في المركبات الثقيلة؛
- 5 د.ج لكل عجلة تستعمل في المركبات الخفيفة؛

¹ المادة 53 من القانون رقم 03-22، المؤرخ في 28 ديسمبر سنة 2003، والمتضمن لقانون المالية لسنة 2004، ج.ر-عدد 83.

² المادة 61 من القانون رقم 85 المؤرخ في 31 ديسمبر 2005 والمتضمن لقانون المالية لسنة 2006، ج.ر.

³ مسعودي محمد، مقال بعنوان الجباية البيئية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مرجع سابق، ص 66.

ويتم توزيع حاصل هذا الرسم على النحو التالي:

الجدول رقم (01-04): توزيع حصيلة الرسم على الإطارات المطاطية

الرسم على الإطارات المطاطية	البلديات	الصندوق الوطني للتراث الثقافي	الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث
	%40	%10	%50

المصدر: الموارد المالية للجماعات المحلية، بحث منجز من قبل المديرية الولائية للضرائب لولاية الوادي، ص21.

ثالثا: واقع السياسة الجبائية البيئية في الجزائر¹:

إن الوضع البيئي في الجزائر يشهد تدهورا مستمرا نتيجة لإستفحال التلوث بمختلف أشكاله ولا سيما التلوث الجوي في المناطق الساحلية التي تشهد تركزا كبيرا للصناعات الملوثة، والمحيطات الحضرية تعاني هي الأخرى من وضع بيئي متردي، يمتاز عموما بانتشار النفايات والقمامات الحضرية بشكل كبير وما زاد الوضع تعقيدا هو إن المفارغ العمومية تتسم بالعشوائية وقلة التنظيم، بل وتُعاني المحيطات الحضرية كذلك من استفحال التلوث الناجم عن سوء تسيير المياه المستعملة وانعدام عمليات التصفية لها، ما يؤدي إلى انتشار العديد من الأمراض الخطيرة التي تهدد الصحة العامة للمواطنين، حقيقة هذا ما وسع من حجم الإنفاق العام وتدخل الدولة ماديا لمعالجة، هذه الأخطار والأمراض الناتجة عن هذا التدهور البيئي في ظل الضعف الكبير للمردودية الجبائي البيئية في الجزائر.

وأمام هذا الوضع ظهرت الحاجة إلى ضرورة القيام بتقييم اقتصادي لأضرار التلوث البيئي في الجزائر وهذا بغية تحديد قيمة الأضرار الناجمة عن التدهور البيئي، وتحديد أولويات السياسة البيئية، وفي إطار السعي لتحقيق التنمية المستدامة والحد من الإنفاق البيئي والحيلولة دون استفحال ظاهرة التلوث البيئي، تبنت السلطات الجزائرية جملة من السياسات البيئية ومن أهم هذه السياسات، سياسة إدراج الحماية البيئية كأداة للحد من أضرار التلوث البيئي.

وبُغية تفعيل الحماية البيئية الجزائرية عمدت السلطات من خلال قوانين المالية وإبتداء من سنة 1992 إلى تأسيس جملة من الرسوم البيئية، التي شملت العديد من القطاعات البيئية، ولاسيما مجالات النفايات الصلبة الانبعاثات الجوية الملوثة، تدفقات الصناعية السائلة والأنشطة الصناعية الملوثة أو الخطيرة على البيئة. وإضافة إلى هذا تم منح بعض الحوافز الضريبية لصالح الاستثمارات البيئية التي تعنى بالحد من التدهور البيئي، وهذا في إطار

¹ قليل علاء الدين، مقال بعنوان دور الحماية البيئية في ترسيخ المواطنة البيئية والحد من الإنفاق البيئي، منشور في مجلة القانون والمجتمع، المجلد 15 العدد 02، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة خنشلة، ص 285، 286.

برامج الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار I.D.N.A، وعلى العموم فإن الحماية البيئية الجزائرية، تشهد تطوراً مستمراً على مستوى التشريعي، إلا أن فاعليتها على أرض الواقع فيما يخص الحد من التلوث تعد محدودة كما أن وديتها المالية تعتبر ضعيفة مقارنة بحجم الإنفاق البيئي للدولة.

المبحث الثاني: الدراسات التطبيقية للحماية البيئية.

تمهيد:

من خلال هذا المبحث وكمطلق لدراستنا سنحاول عرض مجموعة من الدراسات التي اهتمت بالبعد البيئي، وهذا حسب كل دراسة، فهناك أبحاث تناولت الجانب التشريعي لإبراز التنظيمات والميكانيزمات التي تعتمد عليها الحماية البيئية.

✓ الدراسة الأولى:

مسدور فارس، جامعة البليدة، مقال بعنوان "أهمية تدخل الحكومات في حماية البيئة من خلال الحماية البيئية" منشور في مجلة الباحث جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، العدد 07، 2009-2010.

كانت إشكالية البحث كالتالي: كيف يمكن للحكومات أن تساهم في مكافحة التلوث البيئي من خلال الحماية البيئية؟

وقد تناول الباحث هذا الموضوع من خلال إبراز عدة نقاط مهمة، حيث قدم في الأول مدخل إلى ماهية البيئة وعلاقتها بالاقتصاد، منتقلاً إلى العولمة الاقتصادية وخطر التلوث البيئي، مروراً بالتلوث البيئي في الوطن العربي، وبعد ذلك قدم ماهية الحماية البيئية وأهمية الحماية البيئية في كبح التلوث مبرزاً في الأخير أنواع الضرائب والرسوم البيئية.

وفي الأخير توصل الباحث إلى أن حماية البيئة لا تتطلب الاعتماد على الأدوات الجبائية العقابية، وإنما يتم التركيز أكثر على الأدوات التحفيزية والإعفاءات الجبائية، ذلك أن اكتساب تكنولوجيات صديقة للبيئة يتطلب تحمل تكلفة باهظة، مما يجعل مخرجاتها من السلع والخدمات تكون بأسعار تنافسية، وإن تدخل الدولة كشريك في عملية تحويل هياكل الإنتاج إلى إنتاج صديق للبيئة يعتبر أمراً أساسياً وضرورياً حيث تعتبر الشخص الوحيد الذي يمكنه تحمل تكاليف هذا الانتقال، ويمكن أن يكون ذلك في شكل عقود متناقصة تنسحب الدولة من خلالها من هذه المشاريع تدريجياً.

كما قدم الباحث بعض التوصيات في آخر مقاله نخص بذكر بعض منها:

- اعتماد التدرج في فرض الضرائب والرسوم البيئية؛

- التركيز على التحفيز والإعفاءات الجبائية عوض التماذي في العقوبات؛
 - استغلال الموارد الجبائية المتأتية من الجباية البيئية في البحث العلمي الهادف إلى إنتاج ابتكارات تعزز الصداقة مع البيئة.
- نستطيع أن نقول أن هذا البحث يشترك مع بحثنا في التركيز على البعد البيئي غير أنه أبرز كيفية المحافظة على البيئة من خلال أدوات تحفيزية وإعفاءات جبائية خلافا عن العقوبات الجبائية.
- الدراسة الثانية:

عبد الباقي محمد، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير فرع مالية و نقود بعنوان "مساهمة الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة"، السنة الجامعية 2010/2009.

وقد كانت إشكالية البحث: ما مدى مساهمة الجباية البيئية كآلية من الآليات الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة؟

وقد طرح الباحث مجموعة من الفرضيات وكانت كالآتي: التنمية المستدامة مفهوم يربط بين حق الأجيال الحالية والأجيال القادمة في التنمية وترتكز على عدة أبعاد منها ما هو اقتصادي وبيئي واجتماعي، حيث تعتبر مشكلة التلوث البيئي من أهم المشكلات التي يمكن أن تعرقل التنمية في المستقبل، وتمثل الجباية البيئية أحد الوسائل التي قد تساهم في الحد منه وذلك بفرض بعض الضرائب والرسوم على الأنشطة الملوثة، حيث يعتبر مفهوم التنمية المستدامة والجباية البيئية من بين تحديات النظام الضريبي الجزائري والذي بدأ يأخذ الجانب الإيجابي وذلك بإصداره مجموعة من الرسوم التي من خلالها قد تحل إلى حد ما من مشكلة التلوث البيئي في الجزائر.

وقد تناول البحث عن طريق ثلاثة فصول حيث تناول في الفصل الأول: ماهية التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة؛ والفصل الثاني: ماهية التلوث البيئي ومساهمة الجباية في الحد منه؛ أما الفصل الثالث فقد تناول فيه واقع التنمية المستدامة ومساهمة الجباية البيئية في تحقيقها في الجزائر.

وفي الأخير توصل الباحث لإبراز مفهوم التنمية المستدامة ليوافق بين المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية في ضوء الواقع البيئي والمحافظة على البيئة، وعدم زيادة التكاليف على الأجيال اللاحقة والناجمة عن التلوث الذي تصدره المنشآت في الوقت الراهن مما يرهن مستقبل الأجيال كما اعتبر أن الأدوات الاقتصادية من بين أهم الأدوات التي يمكن أن تستعين بها الدول للحد من التلوث وإعادة تقييم الموارد البيئية، حيث أن هذه الأدوات تحتوي أساسا على الجباية البيئية ونظام الرخص القابلة للتداول.

كما أصبحت الموارد البيئية تقيم من الناحية الاقتصادية، مما جعل المشروعات والمؤسسات تأخذ الجانب البيئي بعين الاعتبار وتدخلها كتكاليف إضافية نتيجة للمخرجات التي يمكن أن تلوث البيئة.

وقد قدم الباحث بعض التوصيات نذكر بعضها منها:

وضع سياسات بيئية مبنية على أسس بحث تلقى القبول من جميع الأطراف المعنية بحماية البيئة ومكافحة التلوث حيث تتسم بالعدالة والكفاءة، كما يجب ترقية الوعي البيئي لجميع الأطراف بهدف تحسيسهم بمدى آثار التلوث البيئي، ومدى أهمية مساهمتهم في حماية البيئة حيث يجب العمل على التقليل من المشاكل التي قد تعيق الجباية البيئية وخاصة المشاكل الإدارية والتنظيمية، ضرورة التنسيق بين جميع الآليات الخاصة بحماية البيئة وضرورة تسهيل الإجراءات الخاصة باقتناء الأجهزة والوسائل الصديقة للبيئة والعمل على وضع أجهزة المراقبة التقنية في المصانع التي تساهم بدرجات كبيرة في تلوث البيئة، مع وضع نظام تحفيزي للمصانع وإعادة تقييم الموارد البيئية وذلك بهدف تغيير الأنماط الاستهلاكية وحمايتها من الاستنزاف.

من خلال ما سبق ذكره يمكننا القول بأن الباحث بين بوضوح كيفية مساهمة الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة غير أنه لم يتطرق للواقع الذي تعرفه الجباية البيئية في الجزائر.

الدراسة الثالثة:

بن عزة محمد و بن حبيب عبد الرزاق مداخلة بعنوان "دور الجباية البيئية في ردع و تحفيز المؤسسات الاقتصادية على حماية البيئة من أشكال التلوث (دراسة تحليلية لنموذج الجباية البيئية في الجزائر)" مقال منشور في جامعة ورقلة سنة 2012.

حيث طرح الباحثان الإشكالية التالية: إلى أي مدى ساهم النظام الضريبي وخاصة الضرائب البيئية في حماية البيئة و الحد من أشكال التلوث البيئي في الجزائر؟

وكم نطلق لتحليل هذا الموضوع وضع الباحثان الفرضية التالية: فعالية الجباية البيئية تنبع من الإلمام التام بكل جوانب تطبيق هذه الجباية.

ومن خلال ما سبق ولمعالجة الإشكالية المحورية من خلال تبين أهم المفاهيم المتعلقة بالنظام الضريبي والتركيز على جانب الضرائب البيئية كما تطرق إلى أهم بنود تشريعات النظام الضريبي البيئي في الجزائر وأهم المكانيات التي تلجأ لها الدولة عن طريق الضرائب لحماية البيئة من أشكال التلوث البيئي وفي المرحلة الثانية قام بإعطاء تقييم لفاعلية هذه التشريعات في تحقيق أهدافها المنشودة.

وفي الأخير كانت عصارة هذه المداخلة التوصل إلى هذه النتائج ونذكر منها:

الجباية البيئية كانت بمثابة الأداة ذات الطابع الاقتصادي والمالي لمكافحة التلوث وحماية البيئة، وإن التحديد الدقيق "لمبدأ الدافع الملوّث" يساهم بدرجة كبيرة في تفعيل دور الجباية البيئية باعتباره الشخص الأمثل للملوّث الواجب أن تطبق عليه الضريبة.

وكانت أبرز هذه التوصيات كالاتي :

حماية البيئة تعتمد بالدرجة الأولى على وعي أفراد المجتمع باعتباره أن التلوث بالدرجة الأولى مصدره الإنسان لذلك وجب تحسيس كل الأفراد بضرورة المحافظة على مختلف المكونات البيئية باعتبار أن البيئة هي مصدر حياتهم ويجب أن يكون تطبيق الجباية البيئية تكون بصفة فعالة على جنب الأدوات المتعددة في نفس المجال مع ضرورة دراسة الحوافز الجبائية في مجال البيئة واختيار أدواتها بصفة دقيقة مما يعطي حافزا كبيرا لمصادر التلوث أفرادا كانوا أو مؤسسات في تخفيض أو التخلي عن التلوث.

يمكننا أن نقول بأن الباحثين ركزوا على إبراز دور الجباية البيئية كآلية لحماية البيئة من أشكال التلوث غير أنه لم يقدم تحليلا لسلسلة زمنية من شأنها أن تعطينا فكرة على الوضعية التي تحتلها الجباية البيئية في الجزائر. الدراسة الرابعة:

بن عزة محمد مقال بعنوان "دور الجباية في حماية البيئة من أشكال التلوث دراسة لنموذج الجباية البيئية في الجزائر" منشور في مجلة دراسات جبائية، جامعة تلمسان العدد 03 سنة ديسمبر 2013.

وكانت إشكالية البحث كما يلي: ما هو دور الجباية البيئية في حماية البيئة وما هي الطرق المثلى لتفعيلها؟

حيث عالج الباحث الموضوع إنطلاقا من نقاط محورية تتمثل فيما يلي:

- مفاهيم أساسية حول البيئة والتلوث البيئي؛
- النظام الضريبي ودوره في حماية البيئة؛
- الاهتمام بالبيئة من خلال الميزانية العامة في الجزائر؛
- نموذج هيكل الجباية البيئية في التشريع الجزائري؛
- تقييم فعالية الجباية البيئية في التقليل من التلوث.

وفي الأخير توصل الباحث إلى أن: الجباية البيئية كانت بمثابة الأداة ذات الطابع الاقتصادي والمالي لمكافحة التلوث وحماية البيئة؛ وأن التحديد الدقيق لمبدأ "الملوث الدافع" يساهم بدرجة كبيرة في تفعيل دور الجباية

البيئية؛ حيث إهتم المشرع المغربي بحماية البيئة ومن ذلك التشريع الجبائي البيئي في هذا المجال والجزائر كانت لها إسهامات واضحة رغم التأخر في إصداره.

وقد توصل الباحث لبعض التوصيات نذكر منها: أن حماية البيئة تعتمد بالدرجة الأولى على وعي أفراد المجتمع؛ وضرورة وجود ميكانيزمات تهدف إلى تفعيل دور الجباية البيئية في التقليل من التلوث البيئي والذي بدأ يعرف تطورا ملحوظا في الجزائر؛ كما أوصى بضرورة جعل الهدف الأساسي للجباية البيئية هو رفع الوعي لدى الأفراد بالحفاظ على البيئة من جهة وليس التركيز كل التركيز على الحصول على إيرادات جبائية فقط؛ حيث يكون تطبيق الجباية البيئية بصفة فعالة على جنب الأدوات المعتمدة في نفس المجال؛ وفي الأخير ركز على ضرورة دراسة الحوافز الجبائية في مجال البيئة و اختيار أدواتها بصفة دقيقة بما يعطي حافزا كبيرا لمصادر التلوث.

ما يمكن استخلاصه هو أن الباحث بين أن الجباية البيئية هي عبارة عن أداة ذات طابع اقتصادي ومالي لمكافحة التلوث وحماية البيئة، ولكن لم يشخص الواقع ولم يتنبأ بالآفاق المستقبلية لهذه الأداة.

الدراسة الخامسة:

برحمانى محفوظ أستاذ بكلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة البليدة 2، مقال بعنوان "الجباية البيئية" منشور في مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية العدد السابع جوان 2015.

وكانت إشكالية البحث كما يلي: ما هي الآليات الاقتصادية لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة في تحديد الجباية البيئية و مدى نجاعة هذه الآلية لتوفير بيئة نظيفة و تنمية مستدامة؟

وقد تناول الموضوع نقطتين لإبرازه من خلال: الجباية البيئية وتطبيقات الجباية البيئية في الجزائر. وفي الأخير توصل الباحث إلى أن الحكومات هي وحدها القادرة على سن القوانين البيئية وتطبيقها واستحداث حوافز أكثر رفقا بالبيئة، حيث تستطيع أن تجبر الأشخاص على العمل لصالح البيئة وذلك بالوسائل التالية:

أولا: قطع الإعانات والدعم المالي عن الأنشطة الملوثة للبيئة؛

ثانيا: التوسع في استخدام الجباية الخضراء استناد إلى المبدأ الملوثة؛

ثالثا: وضع آليات كفيلة لدعم سياسة الدولة في مجال الحفاظ على البيئة والتنمية المستدامة؛

رابعا: وضع آليات جديدة لتشجيع التمويل المالي من أجل فتح مناصب شغل خضراء "الاستثمارات الرفيعة بالبيئة".

ركز الباحث على ضرورة التوجه للجباية الخضراء وقطع الإعانات على الأنشطة الملوثة للبيئة ولم يتطرق إلى تقييم الواقع الحالي للجباية البيئية عكس ما نزع المقيام به في بحثنا.

الدراسة السادسة :

حيمران محمد أستاذ محاضر أ، بجامعة جيجل، مقال بعنوان "الضرائب البيئية في الجزائر
"منشور في مجلة الدراسات الجبائية العدد الثاني، جامعة البليدة2، ديسمبر 2015

حيث كانت إشكالية البحث كما يلي: كيف يمكن أن تشكل الضرائب البيئية أداة لحماية البيئة؟
وقد قسم الباحث دراسته إلى محورين أساسيين على النحو التالي: التنظيم الفني للجباية البيئية في
السياسة البيئية الجزائرية.

وقد توصل الباحث من خلال دراسته إلى أن فلسفة الضرائب البيئية في الجزائر قامت على مبدأ "الملوث
الدافع" pollueur payeur كمظهر من مظاهر تدخل الدولة قصد تحقيق توازن السوق؛ وإن استخدام الضرائب
البيئية له دور فعال في تخفيض درجة التلوث لكن الجزائر تجهل الأثر الاقتصادي والبيئي للضرائب عكس الدول
المتقدمة التي لها القدرة على الضغط على المؤسسات وقياس أثر تخفيض التلوث؛ حيث تعتبر الضريبة البيئية في
الجزائر وسيلة رادعة للملوثين كونها عقوبة مالية ضد التلوث حيث تستغل مواردها في محو آثار التلوث البيئي
كالقيام بتمويل "الصندوق الوطني للبيئة و إزالة التلوث".

كما أن الباحث توصل إلى أنه لا يتم استهداف النشاط ضريبيا مباشرة ولكن يستهدف من خلال
مدخلاته أو مخرجاته والتي يتم قياسها بسهولة كبيرة مثلا: قياس كمية الوقود المستخدم في عملية الإنتاج.

وفي نهاية هذا المقال قام الباحث بطرح بعض التوصيات وجاءت كما يلي:

أنه إذا كانت العقوبة المالية تطبق ضد ملوثي البيئة فلا بد بالمقابل من ضرورة التشجيع على الحفاظ عليها
وذلك بتقديم إعفاءات ضريبية؛ كما أوصى إلزام المشروعات الجديدة بعمل دراسة جدوى للبيئة بجانب الجدوى
الاقتصادية للمشروع قبل بداية ممارسة وكذلك إنشاء جهاز وطني لرقابة شؤون البيئة من خلال التنسيق بين وزارتي
المياه والبيئة ووزارة المالية، وإن يكون الجهاز المذكور هو المعني بتحديد الفئات الملوثة المطلوب إخضاعها للضريبة
البيئية؛ كما أعطى كبديل لفرض الضرائب البيئية تقدم إعفاءات ضريبية للسلع الغير ضارة بيئيا، على سبيل المثال
إعفاء من ضريبة القيمة المضافة الأجهزة المقتصدة للطاقة أو تخفيض الضريبة على أرباح المؤسسات المعاد استثمارها
في مجالات الطاقة المتجددة.

ركز الباحثان على إبراز السياسة الجبائية المتبعة في الجزائر والتي تركز على من يقوم بالتلوث يدفع ضريبة
غير أن ما يحدد في واقعنا أن عملية متابعة تسديد الضرائب من طرف الملوثين مهمة نوعاً ما ولم يقدم الباحث
إحصائيات توضح عمليات السداد التي تقدم من طرف من يقومون بالتلوث.

الدراسة السابعة :

بوزيد حميد ،مقال بعنوان "الضرائب البيئية في الجزائر"، منشور في مجلة الدراسات الجبائية العدد 01، جامعة البليدة 02، جوان 2017.

وكانت تساؤلات هذه الدراسة كما يلي: ما هي أدوات حماية البيئة؟ وما هو واقع الضرائب البيئية في الجزائر؟

وتتضمن هذه الدراسة ثلاثة محاور، حيث يتناول الأول مدخل الضرائب البيئية والثاني نظام الضرائب على البيئة في الجزائر والثالث تحليل تطور إيرادات الضرائب البيئية في الجزائر. ومن خلال ما قدمه الباحث استنتج الآتي:

أن التطور الصناعي والتكنولوجي أحدث مشكلة تلوث البيئة وتسبب في مخاطر حادة على صحة الإنسان، وتطلب ذلك من الدول البحث عن السبل والأدوات القانونية والاقتصادية والتجارية للحد من مخاطر هذا التلوث على الإنسان والموارد الطبيعية المحيطة به، كما تتميز البيئة في الجزائر بالتدهور نتيجة التوسع في النشاطات التي قد تسهم في التلوث ولقد فطنت الجزائر لهذه المشكلة وزاد اهتمامها بصدور قانون المالية لسنة 2002 والتشريعات التي تليه، والحملات الإعلامية الهادفة إلى التوعية بمخاطر التلوث البيئي، كما تتسم عموما التدابير الضريبية ذات البعد البيئي في الجزائر بالطابع الردعي والتمويلي، كما تعد عائدات الضرائب البيئية منخفضة في الجزائر ومرتفعة بالدول المتقدمة نتيجة تنامي الاهتمام بالبيئة بهاته الدول.

وعلى ضوء هذه النتائج فإنه لتفعيل الضرائب البيئية في الجزائر قدم الباحث بعض التوصيات نذكر منها: العمل على جعل حماية البيئة جزءا مهما من أجزاء التنمية المستدامة والعمل على الرفع من الوعي البيئي للأفراد والمسؤولين لأن التلوث يندر بفنائهم مع تكييف الضرائب البيئية لتتلاءم وتتجسد مع مبدأ الملوث الدافع وذلك عن طريق إخضاع ومسايرة الضرائب البيئية للتطور الصناعي والتكنولوجي وإفرازاته المضرة بالصحة.

بين الباحث واقع الضرائب البيئية في الجزائر من خلال تحليل تطور إيرادات الضرائب البيئية كما أنه أبرز بأن التطور الصناعي والتكنولوجي هو من أهم مسببات تلوث البيئة وعليه بقدر.

الدراسة الثامنة:

بوذريع صالحة، مقال بعنوان "دور السياسات البيئية في ردع و تحفيز المؤسسات الاقتصادية على حماية البيئة" منشور في مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف، العدد 17 سنة 2017.

وقد طرح الباحث الإشكالية التالية: ما مدى فاعلية السياسات البيئية في حماية البيئة ؟
كما طرح الباحث مجموعة من الفرضيات نذكر منها: تعتبر الأدوات الاقتصادية أداة مثالية لبناء إقتصاد البيئة؛ وأن هناك العديد من الأدوات يمكن اللجوء إليها من خلال التوجه الحديث للسياسة البيئية .
وانطلاقا من هذه الفرضيات قسم الباحث المقال إلى ثلاثة محاور وهي كالآتي: حيث تطرق أولا إلى السياسات البيئية من ثم قام بالمفاضلة بين الأدوات الاقتصادية والتنظيمية؛ وفي الأخير قدم لنا الأساليب الحديثة لحماية البيئة.
وفي الأخير توصل الباحث إلى أن استخدام سياسة بيئية تهدف إلى الحد من التلوث وقد تؤدي إلى آثار إيجابية كبيرة إلا أنها غير كافية وحدها لبلوغ هذا الهدف، كما أن الأدوات الاقتصادية لا تؤدي إلى منع تلوث البيئة تماما وإنما تهدف التوصل إلى الحجم الأمثل للتلوث أو الحد المقبول والمعياري من الضرر البيئي في ظل سياسة حماية البيئة.

ومن خلال هذا المقال طرح لنا الباحث مجموعة من التوصيات وهي كالآتي: يجب التركيز على التحفيزات و الإعفاءات الجبائية عوض التماادي في العقوبات نظرا لصعوبة توقيع العقوبات على منتهكي حقوق البيئة والاهتمام بنشر الوعي البيئي بين المجتمعات، ومن خلال العمل على التوعية الإعلامية البيئية كما يجب التوسع في مفهوم السياسات البيئية ليشمل مفهوم التكامل السياسي البيئي.

بينت الباحثة دور السياسة البيئية في حماية البيئة ولم تتطرق إلى الواقع والآفاق.

خلاصة:

من خلال استعراضنا لهذا الفصل يظهر جليا أن قيام الحماية البيئية بدورها الذي أنشأت من أجله ألا وهو حماية البيئة من أشكال التلوث المختلفة، يلزم إيجاد الطرق المثلى لتفعيلها، بدءا بتحديد وعاء فرض هذا النوع من الضريبة بشكل دقيق لكونه أمر حساس في تحديد مصدر التلوث وكبح جماحه في إحداث التلوث بالإضافة إلى ضرورة التركيز على إعطاء نتيجة مفصلة ألا وهي حماية البيئة وعدم التركيز على ضرورة جعلها مورد مالي بالدرجة الأولى.

حيث تم التطرق إلى إعطاء صورة لأهم المفاهيم حول الحماية البيئية وواقع الحماية البيئية في الجزائر، كما ذكرنا بعض الدراسات التي لها علاقة بالحماية البيئية وبموضوعنا وسوف نتطرق في الفصل الثاني إلى الآفاق وتطلعات الاقتصاديين حول تفعيل الحماية البيئية في الجزائر والحد من التلوث.

تمهيد:

بعد تناول أبرز المفاهيم النظرية الخاصة بالحماية البيئية والواقع المعاش في الجزائر، سنقوم في هذا الفصل بإسقاط الجانب النظري على واقع وآفاق الحماية البيئية من خلال إجراء دراسة ميدانية على مجموعة من المؤسسات في ولاية الوادي، مبرزين في ذلك الحماية البيئية واقعها المعاش والآفاق المستقبلية لها.

حيث سنقدم وصفا لمنهجية الدراسة وإجراءاتها والأدوات المستخدمة في هذه الدراسة لجمع البيانات وإجراءات التأكد من صدقها وثباتها وأساليب المعالجة الإحصائية التي تم استخدامها، ولقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ما يلي:

المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة؛

المبحث الثاني: معالجة وتحليل نتائج الدراسة؛

المبحث الثالث: تحليل وتفسير نتائج الدراسة.

المبحث الأول: عرض الاستبانة ومنهجية الدراسة

قصد استفتاء جزء من الدراسة تم الاعتماد على الاستبانة وهي "عبارة عن قائمة من الأسئلة تهدف لدراسة فئة معينة وهي من أكثر أدوات البحث شيوعاً"، وتكمن أهميتها في الحصول على بيانات عينة من الأفراد خلال فترة قصيرة بالإضافة إلى معرفة آراء المختصين حول الموضوع.

سنتعرض في هذا المبحث لتحليل الظروف التي أعدت فيها الاستبانة وكيفية بناءها ثم إخضاعها للتحكيم العلمي وفي النهاية اختبارها بالشكل الذي يفني بالغرض، إضافة إلى ذلك سنوضح المنهجية المتبعة في هذه الدراسة.

المطلب الأول: مراحل إعداد الاستبانة

أولاً: تقسيم الاستبانة

تم إعداد نموذج الاستبانة الورقي، والذي تمت صياغته باللغة العربية (أنظر الملحق رقم 01) وذلك بغية الحصول على إجابات أفضل من أفراد عينة البحث، ولقد تضمنت استبانة الدراسة تقديمًا مختصراً للبحث وأهميته مع الإشارة إلى كافة المعلومات التي سيتم الحصول عليها والتي ستكون سرية ومخصصة فقط لأغراض البحث العلمي.

ولقد تم تقسيم استبانة الدراسة إلى قسمين: حيث خصص القسم الأول منه للبيانات الشخصية لأفراد العينة والمتمثلة في: العمر، الجنس، المستوى التعليمي، التخصص العلمي وعدد سنوات الخبرة.

بينما تم تخصيص القسم الثاني من الاستبانة لدراسة الجباية البيئية واقعها وآفاقها في ولاية الوادي، حيث تمت هذه الدراسة من خلال محورين تحتوي في مجملها على 25 عبارة وكانت عدد العبارات المخصصة لاختبار الفرضية الأولى للدراسة والمتعلقة بالجباية البيئية في المحور الأول بـ 9 عبارات، أما عدد العبارات المخصصة لاختبار الفرضية الثانية للدراسة والمتعلقة بواقع الجباية البيئية وآفاقها في ولاية الوادي والذي خصص لها المحور الثاني الذي تمثل في 16 عبارة، وذلك لدراسة العلاقة بين واقع الجباية البيئية وآفاقها في المؤسسات محل الدراسة.

ثانياً: توزيع الاستبانة

استندنا في توزيع الاستبانة على طريقة التسليم المباشر للاستبانة على أفراد عينة الدراسة حيث تم توزيع 100 استبانة تم استرجاع 80 منها فقط و 20 لم يتم استرجاعها وبالتالي عدد الاستبانة المسترجعة والقابلة للتحليل تمثل تقريباً ما نسبته 80% من مجتمع الدراسة.

جدول (01-02) : كيفية توزيع الاستبانة على عينة الدراسة

العينة المستهدفة	عدد الاستبانة الموزعة	عدد الاستبانة المسترجعة
مركز الضرائب لولاية الوادي	19	15
مديرية البيئة لولاية الوادي	10	10
مؤسسة الردم التقني	11	10
مصحة ابن حيان	15	10
مؤسسة بلاستي ألنيوم	15	10
مؤسسة نفضال	10	10
المؤسسة الاستشفائية بشير الجيلاني بالوادي	10	5
مؤسسة كوشيمصاف لمواد التجميل	10	10

المصدر: من إعداد الطالبات.

المطلب الثاني: منهجية الدراسة

أولاً: هيكل الاستبانة

احتوت استمارة الاستبانة 25 سؤالاً وتم تبويب أسئلة الاستبانة وفق ما يلي:

✓ قسم خاص بالبيانات الشخصية: يتضمن أسئلة عامة خاصة بالبيانات الشخصية والغرض منها جمع معلومات تخص الفرد المستجوب والتي تبدأ من السؤال 01 إلى غاية السؤال 05؛

✓ القسم الثاني: خاص بمحاور الاستبانة ويتمثل فيما يلي:

- المحور الأول: يتعلق بأسئلة مرتبطة بالمحور الأول الجبابة البيئية وهي مرتبة من 01 إلى غاية السؤال 09؛

- المحور الثاني: يتضمن أسئلة مرتبطة بالمحور الثاني واقع وآفاق الجبابة البيئية في ولاية الوادي وهي مرتبة من 01 إلى 16.

ثانياً: أدوات الدراسة

وهي عملية فرز وتحليل الإجابات التي تتضمنها استمارة الاستبانة، قصد بناء قاعدة معطيات والتي اعتمدها من خلال برنامج SPSS20 وهذا باستبعاد الاستمارات الملغاة والمفقودة تم تفرغ الإجابات من الاستمارات المعتمدة في شكل جدول مصفوفي يتضمن 25 سؤال عمودي و80 سطر، حيث تم تخصيص خانة لكل جواب في الاستمارة، وهكذا حصلنا على قاعدة معطيات الاستبانة تتكون من (20*80) والتي تساوي المعطيات.

ولقد تم تعميم هذه المعطيات بالاعتماد على أسلوب ليكارت الخماسي.

الجدول رقم (02-02) : مجالات الإجابة على الاستبانة وأوزانها

1	2	3	4	5
موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة

المصدر: إعداد الطالبات.

ثالثاً: الأساليب الإحصائية المستخدمة.

بعد جمع الاستبانة تم ترميزها وإدخال بياناتها إلى الحاسوب باستخدام برنامج SPSS20 واعتمدنا على الأساليب الإحصائية التي تتناسب وفرضيات الدراسة وتمثلت فيما يلي:

✓ **معامل الثبات ألفا كرونباخ (Alpha Cronbach):** ويستخدم لإجراء اختبار الثبات لعبارات الاستبانة ومعامل الثبات يأخذ فيما يتراوح بين الصفر والواحد الصحيح، فإذا لم يكن هناك ثبات في البيانات فإن قيمة المعامل مساوية لصفر، وعلى العكس إذا كان هناك ثبات تام في البيانات فإن قيمة المعامل تساوي الواحد الصحيح، وكما هو معروف في مجال العلوم الاجتماعية فإن معامل الثبات يكون مقبولا ابتداءً من 0.6 والثبات يعرف بأنه هناك اتساق في النتائج عند تطبيق أداة الاستبانة مرات عديدة؛

✓ **المتوسط المرجح:** وذلك لمعرفة اتجاه آراء المستجوبين حول كل عبارة من عبارات الاستبانة؛

✓ **الانحراف المعياري:** وتم استخدامه لتعرف على مدى انحراف استجابات أفراد المجتمع لمل عبارة عن متوسطها الحسابي.

المبحث الثاني: معالجة وتحليل النتائج الدراسة.

المطلب الأول: الخصائص الديمغرافية لمجتمع عينة الدراسة.

يتكون مجتمع الدراسة من 100 مشاهدة وقد تم استرجاع 80 استمارة وبذلك تكون النسبة المئوية المردودة حوالي 80% موزعة على مجموعة من المؤسسات، وقد استخدمنا المعاينة العشوائية، حسب الفئات الاجتماعية المهنية المكونة لمجتمع الدراسة، وستتطرق فيما يلي إلى دراسة خصائص أفراد عينة الدراسة والمتمثلة في الجنس، العمر، المستوى التعليمي، التخصص العلمي وعدد سنوات الخبرة.

1) الجنس:

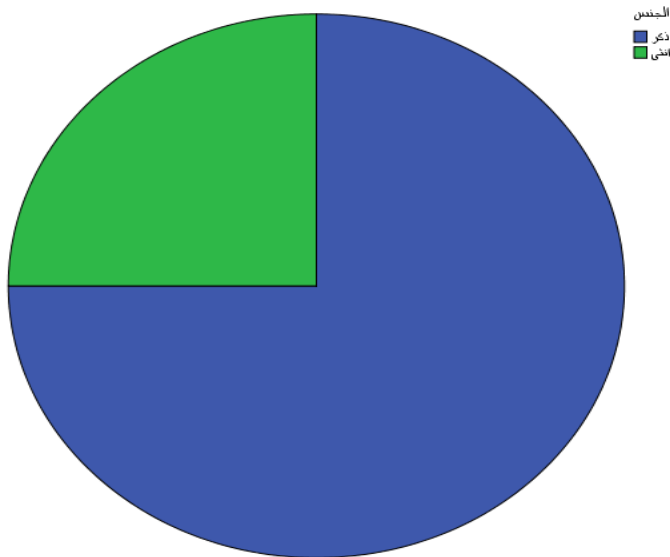
يمكن توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس كالتالي:

الجدول رقم (02-03) تحليل البيانات الشخصية المتعلقة بالجنس

الفئة	التكرار	النسبة
ذكر	60	75%
أنثى	20	25%

المصدر: من إعداد الطالبات اعتماداً على مخرجات spss20 .

الشكل (02-01) توزيع عدد أفراد العينة حسب الجنس



المصدر: من إعداد الطالبات اعتماداً على مخرجات spss20 .

من خلال الجدول والشكل الخاص بالجنس كانت أكبر نسبة هي الذكور بنسبة 75% من عينة الدراسة تليها الإناث بنسبة 25%.

2) المستوى التعليمي:

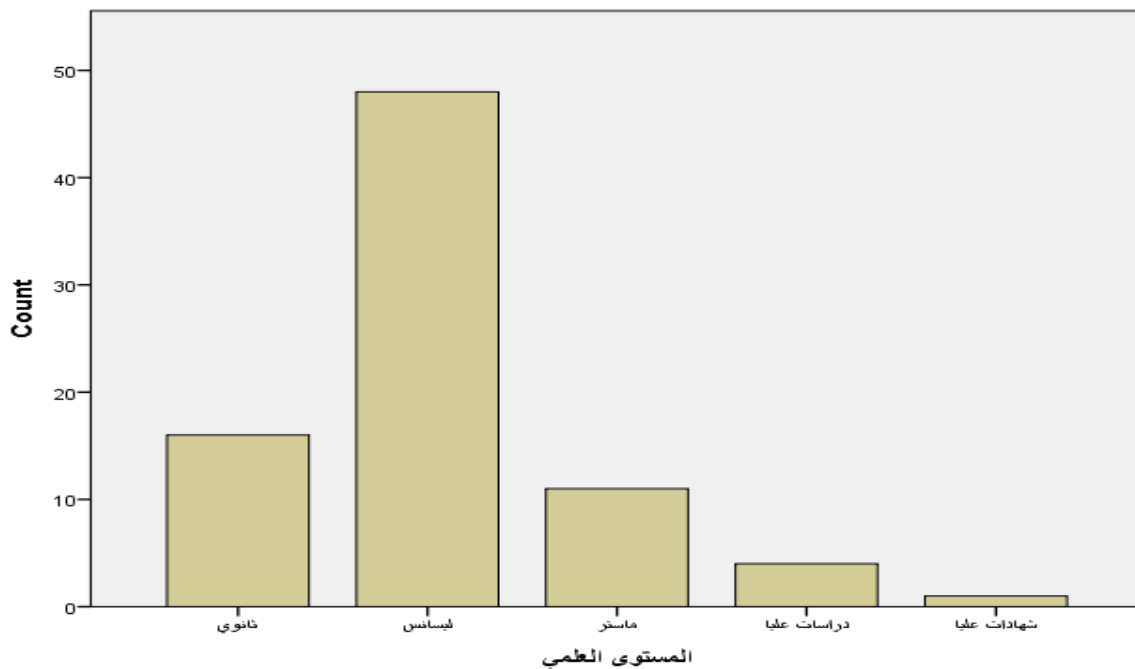
كما يمكن توزيع عينة الدراسة حسب المستوى العلمي.

الجدول رقم (02-04) تحليل البيانات الشخصية المتعلقة بالمستوى العلمي

النسبة	التكرار	الفئة
20%	16	ثانوي
60%	48	ليسانس
13.8%	11	ماستر
05%	04	دراسات عليا
1.3%	01	شهادات العليا
100%	80	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبات اعتمادا على مخرجات spss20.

الشكل (02-02) توزيع عدد أفراد العينة حسب المستوى العلمي



المصدر: من إعداد الطالبات اعتمادا على مخرجات spss20 .

من خلال الجدول والشكل الخاص بالمستوى التعليمي كانت أكبر نسبة الليسانس بنسبة 60% من عينة الدراسة، تليها فئة الثانوي بنسبة 20% تليها فئة الماستر بنسبة 13.8% أما الدراسات العليا فكانت بنسبة 05%، أما بالنسبة لفئة الشهادات العليا فقد كانت الفئة الأخيرة بنسبة 1.3%.

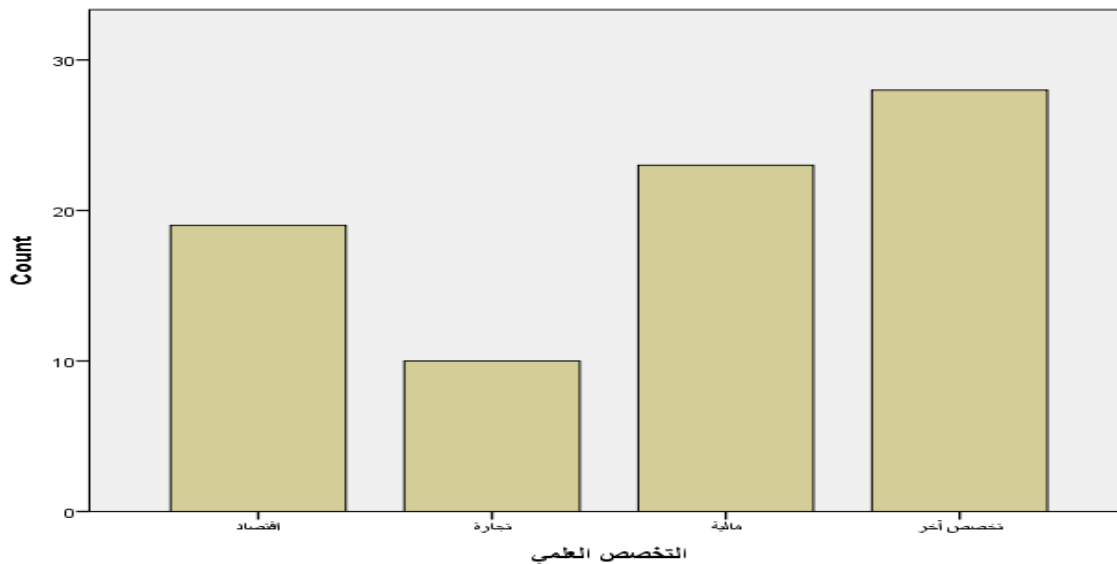
3) التخصص العلمي:

الجدول رقم (02-05): تحليل البيانات الشخصية المتعلقة بالتخصص العلمي

النسبة	التكرار	الفئة
23.8%	19	اقتصاد
12.5%	10	تجارة
13.8%	23	مالية
35%	28	تخصص آخر
100%	80	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبات اعتماداً على مخرجات spss20 .

الشكل رقم (02-03) توزيع عدد أفراد العينة حسب التخصص العلمي



المصدر: من إعداد الطالبات اعتماداً على مخرجات spss20 .

من خلال الشكل والجدول نلاحظ أن فئة تخصص آخر تصل إلى 28 عينة بنسبة 35% تليها فئة المالية بنسبة 23.8% بعدها فئة الاقتصاد بنسبة 13.8%، أما فئة التجارة فهي الأخيرة بنسبة 12.5%.

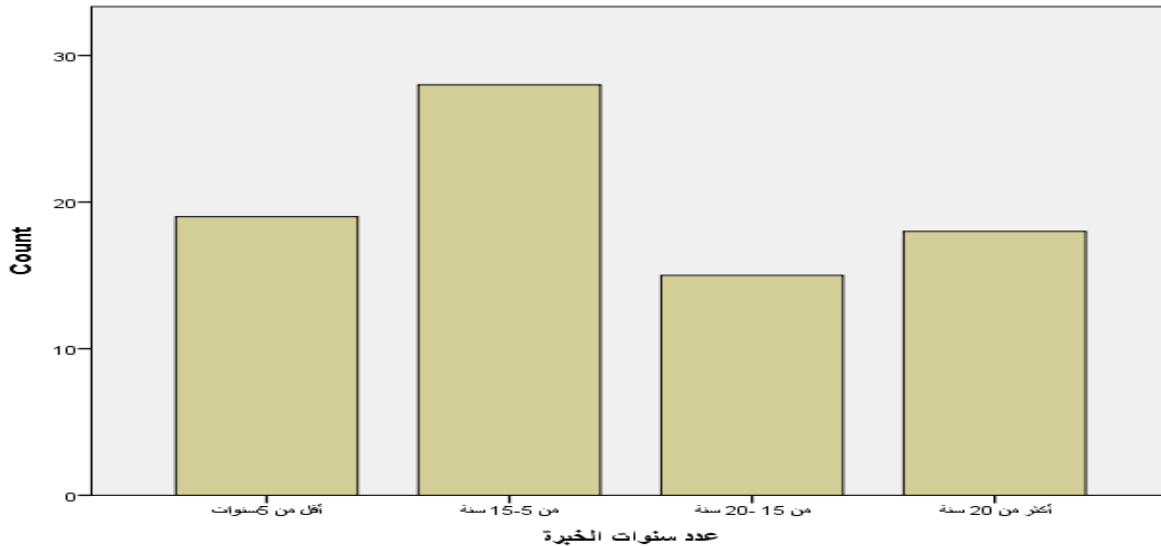
4) عدد سنوات الخبرة:

الجدول رقم (02-06) : تحليل البيانات الشخصية المتعلقة بعدد سنوات الخبرة

النسبة	التكرار	الفئة
23.8%	19	أقل من 5 سنوات
35%	28	من 5-15 سنة
18.8%	15	من 15-20 سنة
22.5%	18	أكثر من 20 سنة
100%	80	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبات اعتماداً على مخرجات spss20 .

الشكل (02-04): توزيع عدد أفراد العينة حسب عدد سنوات الخبرة



المصدر: من إعداد الطالبات اعتماداً على مخرجات spss20 .

يتضح من خلال الجدول والشكل البياني أن توزيع أفراد عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة أن أغلبهم يشتغلون بخبرة من 5 إلى 15 سنة وتقدر نسبتهم بـ 35%، يليهم الذين يشتغلون بخبرة أقل من 5 سنوات وتقدر بنسبة 23.8%، يليهم في المرتبة الثالثة الأفراد الذين يشتغلون بخبرة أكثر من 20 سنة بنسبة 22.5%، أما الفئة الأخيرة وهم الأشخاص الذين يشتغلون بخبرة من 15 إلى 20 سنة بنسبة 18.8%.

المطلب الثاني: قياس صدق وثبات استبانة الدراسة

والمقصود بصدق الاستبانة مدى صلاحيتها لقياس العلاقة موضوع الدراسة، وقد تم صدقه من خلال:

1. صدق المحكمين: تم عرض الاستبانة على مجموعة من الأساتذة في اختصاص الجباية وخارج التخصص بغرض تحكيمه من الناحية المنهجية، وذلك بعد الاعتماد النهائي له لتبيان أوجه القصور و الإسهاب في بعض جوانبه، حيث تم إجراء التعديلات المقترحة لتخرج بذلك استبانة الدراسة بصورتها النهائية من أجل تحقيق أهداف الدراسة (أنظر الملحق 01).

2. الصدق البنائي: لم يتم الاكتفاء بصدق المحكمين بل تم حساب معامل الصدق والجذر التربيعي لمعامل الثبات ألفا كرونباخ، حيث يعتبر هذا الأخير من بين الطرق المستخدمة لتقييم الثقة والثبات وتتسم بدرجة عالية من الدقة من حيث قدرتها على قياس درجة التوافق والاتساق فيما بين المحتويات المتعددة للمقياس المستخدم.

الجدول رقم (02-07): معامل ألفا كرونباخ

عدد الأسئلة	معامل ألفا	النسبة
9	0.807	80.7%
16	0.800	80%
25	0.85	85%

المصدر: من إعداد الطالبات اعتمادا على مخرجات spss20 .

ملاحظة: يتم حساب معامل الصدق عن طريق جذر معامل ثبات (ألفا كرونباخ)

نلاحظ من خلال الجدول أن معامل الثبات ألفا كرونباخ لجميع عبارات المحور الأول يساوي 0.807، أما بالنسبة لمجموع عبارات المحور الثاني فقد كانت قيمته تساوي 0.800، كما أن معامل الثبات ألفا كرونباخ لجميع عبارات الاستبانة قد بلغ قيمة 0.85 وهي قيمة مرتفعة.

ونستخلص مما سبق أن أداة الدراسة صادق في قياس ما وضعت لقياسه، كما أنها ثابتة بدرجة كبيرة مما يؤهلها لتكون أداة قياس مناسبة لهذه الدراسة، ويمكن تطبيقها بثقة.

وهنا نكون قد تأكدنا من ثبات أداة الدراسة، مما يجعلنا على ثقة تامة بصحتها في تحليل النتائج.

المبحث الثالث: تحليل وتفسير نتائج الدراسة

لغرض تحليل البيانات استخدمنا البرنامج الإحصائي spss20 كما استخدمنا التكرارات والنسب المئوية والوسط الحسابي والانحراف المعياري.

المطلب الأول: إجراءات معالجة الاستبانة

بغرض تسيير معالجة الاستبانة تم تحديد مقاييس للإجابات باستخدام مقياس ليكارت ذي خمس درجات لقياس رأي أفراد عينة الدراسة بشأن الأسئلة التي تضمنتها الاستبانة بحيث تم تحديد مجالات الإجابة عن الأسئلة وأوزان الإجابات وحددناها بخمسة مستويات بناءً على المعادلة التالية:

$$\text{طول الفئة} = (\text{الحد الأعلى} - \text{الحد الأدنى}) / \text{عدد المستويات}$$
$$5 / (1-5) = 0.8$$

ويصبح التوزيع كما يلي في الجدول التالي:

الجدول رقم (02-08): أطوال الفئات حسب مقياس ليكارت الخماسي

الرقم	اتجاه الفئة	قيمة المتوسط الحسابي
1	موافق بشدة	من 1.00 إلى 1.80
2	موافق	من 1.80 إلى 2.60
3	محايد	من 2.60 إلى 3.40
4	معارض	من 3.40 إلى 4.20
5	معارض بشدة	من 4.20 إلى 5.00

المصدر: إعداد الطالبات بالاعتماد على مخرجات spss20

أولاً: تحليل نتائج المحور الأول من الاستبانة واختبار الفرضية الأولى

يبين الجدول التالي إجابات أفراد عينة الدراسة حول الجباية البيئية.

الجدول رقم (02-09): تحليل نتائج المحور الأول

رقم العبارة	التكرار النسبي	الإستجابات						المؤشرات الإحصائية		
		موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النتيجة	الرتبة
1	ت	19	50	1	7	3	2.06	0.972	موافق	7
	%	23.8	62.5	1.3	8.8	3.8				
2	ت	19	52	3	5	1	1.96	0.803	موافق	8
	%	23.8	65	3.8	6.3	1.3				
3	ت	16	43	2	18	1	2.31	1.074	موافق	1
	%	20	53.8	2.5	22.5	1.3				
4	ت	27	45	3	5	0	1.83	0.776	موافق	9
	%	33.8	56.3	3.8	6.3	0				
5	ت	14	51	10	4	1	2.09	0.783	موافق	5
	%	17.5	63.8	12.5	5	1.3				
6	ت	21	43	6	9	1	2.08	0.952	موافق	6
	%	26.3	53.8	7.5	11.3	1.3				
7	ت	23	36	9	8	4	2.18	1.111	موافق	3
	%	28.8	45	11.3	10	5				
8	ت	15	45	7	11	2	2.25	1.000	موافق	2
	%	18.8	65.3	8.8	13.8	2.5				
9	ت	14	47	13	6	0	2.14	0.791	موافق	4
	%	17.5	58.8	16.3	7.5	0				
المتوسط العام لمحور الجباية البيئية										
							2.0986	0.58072	موافق	

المصدر: من إعداد الطالبات اعتماداً على مخرجات spss20 .

لقد بنيت النتائج الإحصائية الواردة في الجدول الوسط الحسابي المرجح لإجابات المحور والذي هو بمقدار

2.0986 والانحراف المعياري المقدّر بـ 0.58072، وهذا يعني بأن أفراد العينة لديهم دراية بجانب الجباية البيئية

ولديهم تقبل لهذا النوع من الجباية ويتمثل ذلك من خلال إجابات المحور الأول من الإستبانة:

1. لقد تحصلت العبارة " مؤسسات الولاية تقوم بترشيد استخدام الموارد الطبيعية وتعالج النفايات الناتجة عن

ذلك " على متوسط حسابي قدر بـ 2.06 وانحراف معياري مقدّر بـ 0.972 لتحصل على الرتبة السابعة

وبالنظر إلى مقياس ليكارت الخماسي فإن العبارة تحصلت على **الموافقة** من طرف أفراد العينة مما يدل على أنه هناك ترشيد لمعالجة النفايات من طرف الولاية ولكن بشكل ضعيف.

2. لقد تحصلت العبارة " **توجد علاقة وطيدة بين الإدارة الجبائية والإدارة البيئية** " على متوسط حسابي قدر ب 1.96 وانحراف معياري مقدّر ب 0.803 لتحصل على الرتبة **الثامنة** وبالنظر إلى مقياس ليكارت الخماسي فإن العبارة تحصلت على **الموافقة** من طرف أفراد العينة مما يدل على أنه هناك علاقة بين الإدارتين لكن غير فعالة بشكل كبير.

3. لقد تحصلت العبارة " **كل الأنشطة تخضع لضريبة أو رسم بيئي** " على متوسط حسابي قدر ب 2.31 وانحراف معيار قدره 1.074 لتحصل بذلك على المرتبة **الأولى** وفق مقياس ليكارت الخماسي فإنها تحصلت على **الموافقة** من قبل أفراد العينة مما يدل على أن جميع الأنشطة تخضع لضريبة أو رسم بيئي.

4. لقد تحصلت العبارة " **هناك العديد من الضرائب البيئية المطلقة كضريبة على المنتجات والضريبة على الكربون والنفايات وكذا النقل** " على متوسط حسابي قدره 1.83 وانحراف معياري مقدّر ب 0.774 لتحصل على الرتبة **التاسعة والأخيرة**، وبالنظر إلى مقياس ليكارت الخماسي فإن العبارة تحصلت على **الموافقة** من قبل أفراد العينة مما يدل على أنه يوجد العديد من الضرائب البيئية المطلقة ولكن غير مطبقة بشكل كبير.

5. لقد تحصلت العبارة " **المؤسسات على قناعة كاملة بمشروعية الجباية البيئية** " على متوسط حسابي قدره 2.09 وانحراف معياري مقدّر ب 0.783 لتحصل على الرتبة **الخامسة**، وبالنظر إلى مقياس ليكارت الخماسي فإن العبارة تحصلت على **الموافقة** من قبل أفراد العينة مما يدل على أنه هناك قناعة كافية بمشروعية الجباية البيئية.

6. لقد تحصلت العبارة " **تسعى المؤسسات إلى التقليل من التلوث** " على متوسط حسابي قدره 2.08 وانحراف معياري مقدّر ب 0.952 لتحصل على الرتبة **السادسة**، وبالنظر إلى مقياس ليكارت الخماسي فإن العبارة تحصلت على **الموافقة** من قبل أفراد العينة مما يدل على أن المؤسسات تسعى إلى التقليل من التلوث ولكن بشكل يعتبر ضعيفا نوعا ما.

7. لقد تحصلت العبارة " **تسعى المؤسسات جاهدة إلى تغيير الأجهزة التي تسبب الآثار السلبية للبيئة وتميل نحو التطور التكنولوجي والبحث العلمي الذي يخدم البيئة** " على متوسط حسابي قدره 2.18 وانحراف معياري مقدّر ب 1.111 لتحصل على الرتبة **الثالثة**، وبالنظر إلى مقياس ليكارت الخماسي فإن العبارة تحصلت على **الموافقة** من قبل أفراد العينة مما يدل على أن المؤسسات تسعى إلى تغيير الأجهزة التي تسبب الآثار السلبية للبيئة وتميل نحو تطويرها بشكل ملحوظ.

8. لقد تحصلت العبارة "تلتزم المؤسسات بالقوانين العامة للبيئة والتي تستند على ضرورة الحفاظ على البيئة" على متوسط حسابي قدره 2.25 وانحراف معياري مقدّر ب 1.000 لتحصل على الرتبة الثانية، وبالنظر إلى مقياس ليكارت الخماسي فإن العبارة تحصلت على الموافقة من قبل أفراد العينة مما يدل على مدى التزام المؤسسات بالقوانين العامة للبيئة والتي تستند على ضرورة الحفاظ عليها.

9. لقد تحصلت العبارة "تؤثر الضريبة البيئية على تكلفة إنتاج منتجات المؤسسات" على متوسط حسابي قدره 2.14 وانحراف معياري مقدّر ب 0.791 لتحصل على الرتبة الرابعة، وبالنظر إلى مقياس ليكارت الخماسي فإن العبارة تحصلت على الموافقة من قبل أفراد العينة مما يدل على أن الضريبة البيئية لها تأثير واضح على تكلفة إنتاج منتجات المؤسسات.

ثانيا: تحليل نتائج المحور الثاني من الاستبانة واختبار الفرضية الثانية.

يبين الجدول التالي إجابات أفراد عينة الدراسة حول واقع الحماية البيئية وآفاقها في ولاية الوادي.

جدول رقم (02-10) : تحليل نتائج المحور الثاني

رقم العبارة	التكرار النسبي	الاستجابات							المؤشرات الإحصائية	
		موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النتيجة	الرتبة
1	ت	21	52	5	1	1	1.86	0.689	موافق	15
	%	26.3	65	6.3	1.3	1.3				
2	ت	13	48	11	6	2	2.2	0.892	موافق	4
	%	16.3	60	13.8	7.5	2.5				
3	ت	22	38	5	9	6	2.24	1.193	موافق	2
	%	27.5	47.5	6.3	11.3	7.5				
4	ت	24	33	10	8	5	2.21	1.166	موافق	3
	%	30.0	41.3	12.5	10.0	6.3				
5	ت	16	39	16	7	2	2.25	0.961	موافق	1
	%	20.0	48.8	20.0	8.8	2.5				
6	ت	20	48	6	6	0	1.98	0.795	موافق	11
	%	25.0	60.0	7.5	7.5	0				
7	ت	15	48	7	9	1	2.16	0.906	موافق	5
	%	18.8	60.0	8.8	11.3	1.3				
	ت	16	50	7	6	1	2.08	0.839	موافق	

8				1.3	7.5	8.8	62.5	20.0	%	8
10	موافق	0.893	2.01	1	8	2	49	20	ت	9
				1.3	10.0	2.5	61.3	25	%	
6	موافق	0.981	2.11	2	7	10	40	21	ت	10
				2.5	8.8	12.5	50	26.3	%	
16	موافق	0.911	1.83	1	4	9	32	34	ت	11
				1.3	5.0	11.3	40.0	42.5	%	
12	موافق	0.862	1.94	0	7	6	42	25	ت	12
				0	8.8	7.5	52.5	31.3	%	
9	موافق	0.803	2.04	0	6	9	47	18	ت	13
				0	7.5	11.3	58.8	22.5	%	
13	موافق	0.845	1.91	1	6	1	49	23	ت	14
				1.3	7.5	1.3	61.3	28.8	%	
14	موافق	0.866	1.90	1	5	5	43	26	ت	15
				1.3	6.3	6.3	53.8	32.5	%	
7	موافق	0.830	2.09	1	6	7	51	15	ت	16
				1.3	7.5	8.8	63.8	18.8	%	
	موافق	0.45543	2.0500	المتوسط العام لمحور واقع الجباية البيئية وآفاقها في ولاية الوادي						

المصدر: من إعداد الطالبات اعتمادا على مخرجات spss20 .

لقد بينت النتائج الإحصائية الواردة في الجدول المتعلق بالوسط الحسابي المرجح لإجابات المحور الثاني والذي قدر بـ 2.05 وانحراف معياري مقدّر بـ 0.45543، ومنه نجد أن معظم أفراد العينة يوافقون على الواقع المزري الذي تم به الجباية البيئية في ولاية الوادي، من جهة الإطار التشريعي القانوني وكذلك نقص مستوى التنسيق بين الجهات المعنية بإقتطاع هذا النوع من الضرائب مما يدل على أفق غامض ومبهم في تطبيق الجباية البيئية في المستقبل.

ويتمثل ذلك من خلال إجابات المحور الثاني من الاستبانة:

1. لقد تحصلت العبارة " تعد الضرائب البيئية التي تفرض على المؤسسة دليل على الاهتمام البالغ بالحفاظ على البيئة" على متوسط حسابي يقدر بـ 1.86 وانحراف معياري قدر بـ 0.689 لتحصل بذلك على الرتبة الحادية عشر، وبالنظر إلى مقياس ليكارت الخماسي فإن العبارة تحصلت على الموافقة من قبل أفراد العينة مما يدل على أن الضرائب البيئية التي تفرض على المؤسسة دليل على الاهتمام البالغ بالحفاظ على البيئة ولكن بشكل ضعيف.

2. لقد تحصلت العبارة " هناك قناعة تامة للمؤسسات المتواجدة على تراب الولاية بمشروعية الضرائب والرسوم البيئية "على متوسط حسابي يقدر ب 2.2 وانحراف معياري قدر ب 0.982 لتحصل بذلك على الرتبة الرابعة وبالنظر إلى مقياس ليكارت الخماسي فإن العبارة تحصلت على الموافقة من قبل أفراد العينة مما يدل على أن هناك قناعة شبه تامة للمؤسسات المتواجدة على تراب الولاية بمشروعية الضرائب والرسوم البيئية.
3. لقد تحصلت العبارة " تقوم المؤسسات في ولاية الوادي باستغلال النفایات "على متوسط حسابي يقدر ب 2.24 وانحراف معياري قدر ب 1.193 لتحصل بذلك على الرتبة الثانية وبالنظر إلى مقياس ليكارت الخماسي فإن العبارة تحصلت على الموافقة من قبل أفراد العينة مما يدل على أن المؤسسات في ولاية الوادي تقوم باستغلال النفایات بشكل جيد.
4. لقد تحصلت العبارة " تقوم المؤسسات بمعالجة النفایات للاستفادة منها "على متوسط حسابي يقدر ب 2.21 وانحراف معياري قدر ب 1.166 لتحصل بذلك على الرتبة الثالثة وبالنظر إلى مقياس ليكارت الخماسي فإن العبارة تحصلت على الموافقة من قبل أفراد العينة مما يدل على أن المؤسسات تقوم بمعالجة النفایات للاستفادة منها بطريقة فعالة.
5. لقد تحصلت العبارة " تعتمد المؤسسات على استغلال الآلات التي لا تسبب آثار سلبية للبيئة "على متوسط حسابي يقدر ب 2.25 وانحراف معياري قدر ب 0.961 لتحصل بذلك على الرتبة الأولى وبالنظر إلى مقياس ليكارت الخماسي فإن العبارة تحصلت على الموافقة من قبل أفراد العينة مما يدل على أن المؤسسات تعتمد على استغلال الآلات التي لا تسبب آثار سلبية للبيئة بشكل فعال وكبير.
6. لقد تحصلت العبارة " تتم عملية تسديد الضرائب والرسوم البيئية بشكل عادي من طرف مؤسسات ولاية الوادي "على متوسط حسابي يقدر ب 1.98 وانحراف معياري قدر ب 0.795 لتحصل بذلك على الرتبة الحادية عشر وبالنظر إلى مقياس ليكارت الخماسي فإن العبارة تحصلت على الموافقة من قبل أفراد العينة مما يدل على أن عملية تسديد الضرائب والرسوم البيئية لا تتم بشكل عادي من طرف مؤسسات الولاية.
7. لقد تحصلت العبارة " مؤسسات الولاية لها ميول نحو المشاريع التي تساهم في تقليل التلوث "على متوسط حسابي يقدر ب 2.16 وانحراف معياري قدر ب 0.906 لتحصل بذلك على الرتبة الخامسة وبالنظر إلى مقياس ليكارت الخماسي فإن العبارة تحصلت على الموافقة من قبل أفراد العينة مما يدل على أن مؤسسات الولاية ميول نحو المشاريع التي تساهم في التقليل من التلوث بشكل ملحوظ.

8. لقد تحصلت العبارة " هناك مشاكل في تحصيل الضرائب والرسوم البيئية من طرف الإدارة الجبائية " على متوسط حسابي يقدر ب 2.08 وانحراف معياري قدر ب 0.839 لتحصل بذلك على الرتبة الثامنة وبالنظر إلى مقياس ليكارت الخماسي فإن العبارة تحصلت على الموافقة من قبل أفراد العينة مما يدل على أن الإدارة البيئية تواجه مشاكل نوعية في تحصيل الضرائب والرسوم البيئية.

9. لقد تحصلت العبارة " هناك نقص في الإطار القانوني الذي يؤطر الجباية البيئية مقارنة ببقية الضرائب " على متوسط حسابي يقدر ب 2.01 وانحراف معياري قدر ب 0.893 لتحصل بذلك على الرتبة العاشرة وبالنظر إلى مقياس ليكارت الخماسي فإن العبارة تحصلت على الموافقة من قبل أفراد العينة مما يدل على أن هناك نقص ملحوظ في الإطار القانوني الذي يؤطر الجباية البيئية مقارنة ببقية الضرائب.

10. لقد تحصلت العبارة " نلمس عدم الاهتمام من طرف الإدارة الجبائية وأعوانها بموضوع الجباية البيئية " على متوسط حسابي يقدر ب 2.11 وانحراف معياري قدر ب 0.981 لتحصل بذلك على الرتبة السادسة وبالنظر إلى مقياس ليكارت الخماسي فإن العبارة تحصلت على الموافقة من قبل أفراد العينة مما يدل على أن هناك تهميش واضح من طرف الإدارة الجبائية وأعوانها بموضوع الجباية البيئية.

11. لقد تحصلت العبارة " في اعتقادي أنه أصبح لزاما وضع نصوص دقيقة تنظم سير وتطبيق وتحصيل الجباية البيئية " على متوسط حسابي يقدر ب 1.83 وانحراف معياري قدر ب 0.911 لتحصل بذلك على الرتبة السادسة عشر والأخيرة، وبالنظر إلى مقياس ليكارت الخماسي فإن العبارة تحصلت على الموافقة من قبل أفراد العينة مما يدل على أن وضع نصوص دقيقة تنظم سير وتطبيق وتحصيل الجباية البيئية لا يبلي أي اهتمام.

12. لقد تحصلت العبارة " هناك نقص في مستوى التنسيق بين الإدارة الجبائية والإدارة البيئية فيما يتعلق بالجباية البيئية " على متوسط حسابي يقدر ب 1.94 وانحراف معياري قدر ب 0.862 لتحصل بذلك على الرتبة الثانية عشر، وبالنظر إلى مقياس ليكارت الخماسي فإن العبارة تحصلت على الموافقة من قبل أفراد العينة مما يدل على أن هناك نقص واضح في عملية التنسيق بين الإدارتين.

13. لقد تحصلت العبارة " هناك غموض في النصوص القانونية التي تؤطر الجباية البيئية " على متوسط حسابي يقدر ب 2.04 وانحراف معياري قدر ب 0.803 لتحصل بذلك على الرتبة التاسعة، وبالنظر إلى مقياس ليكارت الخماسي فإن العبارة تحصلت على الموافقة من قبل أفراد العينة مما يدل على أن هناك غموض في النصوص القانونية التي تؤطر الجباية البيئية.

14. لقد تحصلت العبارة " هناك نقص في الحملات التحسيسية التي من شأنها أن توضح وتيسر التعامل مع هذا الموضوع من جميع الأطراف "على متوسط حسابي يقدر ب 1.91 وانحراف معياري قدر ب 0.845 لتحصل بذلك على الرتبة الثالثة عشر، وبالنظر إلى مقياس ليكارت الخماسي فإن العبارة تحصلت على الموافقة من قبل أفراد العينة مما يدل على أن هناك حملات تحسيسية التي من شأنها أن توضح وتيسر العامل مع هذا الموضوع.

15. لقد تحصلت العبارة " هناك عدم وضوح في الإحصائيات التي تبين حصيلة الضرائب والرسوم البيئية مما يوحي بعدم الاهتمام من طرف الوصاية(وزارة المالية)"على متوسط حسابي يقدر ب 1.90 وانحراف معياري قدر ب 0.866 لتحصل بذلك على الرتبة الرابعة عشر، وبالنظر إلى مقياس ليكارت الخماسي فإن العبارة تحصلت على الموافقة من قبل أفراد العينة مما يدل على أن هناك وضوح في الإحصائيات التي تبين حصيلة الضرائب البيئية.

16. لقد تحصلت العبارة " تجاهل مؤسسات الولاية لهذا النوع من الضرائب نظرا لعدم اهتمام الإدارة الضريبية بذلك" على متوسط حسابي يقدر ب 2.09 وانحراف معياري قدر ب 0.830 لتحصل بذلك على الرتبة السابعة، وبالنظر إلى مقياس ليكارت الخماسي فإن العبارة تحصلت على الموافقة من قبل أفراد العينة مما يدل على أن هناك تجاهل ملحوظ لمؤسسات الولاية لهذا النوع من الضرائب.

المطلب الثاني: تحليل نتائج الإستبانة:

الجدول رقم (02-11): تحليل نتائج المحورين معا

المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النتيجة	الرتبة
الجباية البيئية	2.0986	0.58072	موافق	1
واقع الجباية البيئية وآفاقها في ولاية الوادي	2.0500	0.45543	موافق	2
جميع المحاور	2.0743	0.518075	موافق	

المصدر: إعداد الطالبات.

تبين من الجدول أعلاه بأن المحورين الأول والثاني تحصلا على متوسط حسابي قدر ب 2.0743 وانحراف معياري مقدر ب 0.51875 ويدل هذا على معرفة أفراد العينة بواقع الجباية البيئية في ولاية الوادي. حيث تحصل المحور الأول " الجباية البيئية" على متوسط حسابي مقدر ب 2.0986 وانحراف معياري قدر ب 0.58072 ليحصل بذلك على المرتبة الأولى وبالنظر إلى مقياس ليكارت الخماسي فإن المحور الأول تحصل على الموافقة من طرف أفراد العينة مما يدل على أنه هناك دراية بالجباية البيئية.

حيث تحصل المحور الثاني " واقع الجباية البيئية وآفاقها في ولاية الوادي " على متوسط حسابي مقدر ب 2.0500 وانحراف معياري قدر ب 0.45543 ليحصل بذلك على المرتبة الثانية، وبالنظر إلى مقياس ليكارت

الخماسي فإن المحور الثاني ليحصل على الموافقة من طرف أفراد العينة، مما يدل على أن الجباية البيئية لها اعتبار وفي واقع ولاية الوادي، كما أنه توجد استعدادات من طرف الإدارة الوصية (الضرائب، البيئة) لتحسين الظروف وتوعية الجميع لتقبل هذا النوع من الجباية.

خلاصة :

تم في هذا الفصل تسليط الضوء على واقع الجباية البيئية وذلك من خلال سير آراء لبعض الجهات المعنية ومؤسسات خاصة وعمومية، حيث توصلنا إلى الجباية البيئية لا تتمتع بالاهتمام الكافي من الطرف الجهات المعنية من حيث التحصيل، ولم نتمكن حتى من معرفة أو تقدير القيمة المحصلة من طرف مديرية الضرائب، حيث كانت النتائج على جهل وعدم الإهتمام من المعنيين.

في نهاية هذه الدراسة وبعد معالجة إشكالية الواقع الذي تتسم به الجباية البيئية ودراسة مختلف الأدبيات والمفاهيم المتعلقة بها والواقع الذي يشهده تطبيق الجباية البيئية والتي تم إسقاطها على عينة الدراسة إلى أن توصلنا إلى أن تفعيل الجباية البيئية يركز على عدة أساليب أساسية ترتبط بالوعي الاجتماعي العام للإنسان في ضرورة المحافظة على البيئة، وإيجاد نظام جبائي راشد وفعال يعتمد الحكم الراشد والعدل في وعائه وتحصيله وتجانسه مع القواعد الجبائية دون إحداث تأثيرات أخرى كزيادة الضغط الجبائي على القطاع الاقتصادي، أو بترتيب تكاليف أخرى هذا من ناحية ومن ناحية أخرى إن الجباية البيئية لم تتسم بالاستقلالية في اقتطاعها فهي للآن يتم تحصيلها من طرف مديرية البيئة وبدورها هذه الأخيرة تحولها إلى مباشرة إلى مديرية الضرائب، ومن هنا نكون أمام واقع غامض حول تطبيق الجباية البيئية في الجزائر عامة و ولاية الوادي خاصة.

1) اختبار الفرضيات:

✓ **اختبار صحة الفرضية الأولى:** الجباية البيئية هي الضرائب المفروضة على الأشخاص الذين يحدثون أضرارا بالبيئة، من خلال دراستنا السابقة نجد بأن الجباية البيئية هي تلك الضرائب التي تفرض على الأشخاص الذين يحدثون أضرارا بيئية من خلال نشاطاتهم الاقتصادية المختلفة الناتجة عن منتجاتهم الملوثة واستخدامهم لتقنيات انتاجية مضرّة بالصحة.

✓ **اختبار صحة الفرضية الثانية:** تركز الجباية البيئية على قاعدة مفادها أن الذي يحدث أكثر ضررا بيئيا هو من يدفع أكثر، من خلال دراستنا السابقة نجد بأن هذه الأخيرة صحيحة حيث أن أهمية الجباية البيئية تركز على قاعدة أساسية مفادها أن الذي يحدث أكثر ضررا بيئيا هو من يدفع ضرائب أكثر بمعنى أن مبدأ الملوث الدافع مطبق.

✓ **اختبار صحة الفرضية الثالثة:** فاعلية وتطبيق الجباية البيئية في ولاية الوادي تعد ضعيفة، من خلال دراستنا نجد بأن هناك تجاهل من قبل مؤسسات ولاية الوادي لهذا النوع من الضرائب نظرا لعدم اهتمام الإدارة الضريبية بذلك.

2) النتائج:

- بعد معالجة موضوع الدراسة وفق المنهج المشار إليه سابقا وبالنظر إلى الدراسات السابقة توصلنا إلى النتائج التالية كالاتي:
- ✓ ضعف مردودية حصيلة الضرائب البيئية مما يضعف فاعليتها في تحقيق الهدف الذي أنشئت من أجله؛
 - ✓ إن القوانين المتعلقة بالحماية البيئية لا يؤدي إلى منع التلوث تماما، وإنما تهدف إلى التوصل إلى الحجم الأمثل للتلوث أو الحد المقبول والمعياري من الأذى البيئي؛
 - ✓ عدم وضع قوانين صارمة وناجعة لتطبيق الحماية البيئية في المؤسسات؛
 - ✓ لدى معظم المؤسسات محل الدراسة مصلحة تهتم بالقضايا البيئية؛
 - ✓ نقص التفاعل بين الإدارة البيئية والإدارة الجبائية فيما يخص تطبيق الحماية البيئية؛
 - ✓ نقص في الإطار القانوني الذي يوطر الحماية البيئية مقارنة ببقية الضرائب؛
 - ✓ عدم الإهتمام من طرف الإدارة الجبائية وأعوانها بموضوع الحماية البيئية؛
 - ✓ تسعى مؤسسات الولاية لتطوير وتحديث الحماية البيئية ولكن بشكل بطيء وغامض.

3) التوصيات:

- بعد تقديم النتائج المتوصل إليها نقترح التوصيات التالية:
- ✓ ضرورة توعية الأفراد والمؤسسات الملوثة للبيئة بحتمية التقيد بقوانين الحماية البيئية وإعلامهم بأن دفعهم للضرائب و الرسوم البيئية مرهون باستمرارهم بتلويث المحيط؛
 - ✓ ينبغي الاستمرار في توسيع وتطوير الضرائب والرسوم البيئية الجزائية، وجعلها أكثر فعالية على الصعيد البيئي؛
 - ✓ ضرورة جعل الهدف الأساسي للحماية البيئية هو رفع الوعي لدى الأفراد بالحفاظ على البيئة من جهة وليس التركيز على الحصول على الإيرادات الجبائية فقط؛
 - ✓ إعادة تحيين النصوص القانونية المتعلقة بالضرائب البيئية والرسوم البيئية الموجودة في التشريع الجزائري؛
 - ✓ وضع نصوص دقيقة تنظم سير وتطبيق وتحصيل الحماية البيئية؛
 - ✓ تفعيل التنسيق بين الإدارة الجبائية والإدارة البيئية فيما يتعلق بالحماية البيئية؛
 - ✓ تقديم إضافات مرتبطة بتنفيذ الإجراءات الرقابية المتعلقة بتحصيل الضرائب والرسوم البيئية.

4) آفاق الدراسة:

للدراسة أبعاد مستقبلية تتمثل فيما يلي:

- ✓ القضاء على مبدأ الملوث الدافع كآلية من آليات لمكافحة التلوث؛
- ✓ مناهج وسبل لإستثمار مداخليل الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث البيئي في مكافحة التلوث البيئي؛
- ✓ المناهج المالية والتكنولوجية لمؤسسات القطاع الصناعي لتجنب رسوم الحماية البيئية (الأيكولوجية)؛
- ✓ الإبداع التكنولوجي كبديل للرسوم الأيكولوجية؛
- ✓ سبل استثمار مداخليل الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث البيئي في مكافحة التلوث البيئي؛
- ✓ مساهمة استثمار تدوير النفايات في الحفاظ على البيئة.

أولاً: الكتب:

1. الكافي مصطفى يوسف، اقتصاديات البيئة، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، طبعة الأولى، سوريا، 2014.
- ثانياً: الرسائل والأطروحات الجامعية:
2. بن ماضي قمبر، دور السياسات البيئية في الحد من آثار التلوث البيئي لتحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في إطار مدرسة دكتوراء، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، السنة الجامعية 2011/2012.
3. بوجمعة سارة، دور الضرائب البيئية في الحد من التلوث البيئي، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات شهادة الماستر في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، السنة الجامعية 2015/2016.
4. رزاق أسماء، آليات تمويل سياسات حماية البيئة في الجزائر (دراسة حالة ولاية بسكرة)، مذكرة ماجستير تخصص نقود و تمويل، قسم العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2008.

ثالثاً: المقالات والمجلات:

5. برحمان محفوظ، مقال بعنوان الجباية البيئية، مجلة البحوث والدراسات القانونية ومبادئ قانون البيئة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، العدد 7، جامعة البليدة 2.
6. بوزيدة حميد، مقال بعنوان الضرائب البيئية في الجزائر، مجلة دراسات جبائية، المجلد 6، العدد 1، 2017.
7. صيد مريم ومحرز نور الدين، مقال بعنوان فعالية تطبيق الرسوم والضرائب البيئية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 9، العدد 2، 2016، جامعة غرداية.
8. عزي هاجر وسالم رشيد، مقال بعنوان الجباية البيئية عنصر مفتاحي لحماية في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة، العدد 33، 2016.
9. فلاق علي وآخرون، مقال بعنوان دور الضريبة البيئية في حماية الأمن البيئي وإحداث التنمية المستدامة، مجلة الدراسات الجبائية، العدد 2017، جامعة المدية.
10. قليل علاء الدين، مقال بعنوان دور الجباية البيئية في ترسيخ المواطنة البيئية والحد من الإنفاق البيئي، منشور في مجلة القانون والمجتمع، المجلد 15، العدد 02، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة خنشلة.
11. مسدور فارس، مقال بعنوان أهمية تدخل الحكومات في حماية البيئة من خلال الجباية البيئية، مجلة الباحث، العدد 07، 2009-2010، جامعة ورقلة.
12. مسعودي محمد، مقال بعنوان الجباية البيئية في الجزائر واقع وآفاق، مجلة الحقيقة، المجلد 6، العدد 29، 2014، جامعة أدرار-الجزائر.
13. مسعودي محمد، مقال بعنوان الجباية البيئية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 8، العدد 15، جوان 2014، كلية العلوم الاقتصادية وتسيير والعلوم تجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة.

رابعاً: المؤتمرات والملتقيات:

14. بن طيبة صونية، مداخلة بعنوان الجباية البيئية كآلية لحماية البيئة، ملتقى دولي حول النظام القانوني لحماية البيئة في ظل القانون الدولي و التشريع الجزائري، يومي 09/10 ديسمبر 2013، مخبر الدراسات القانونية البيئية (LEJE)، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر.
15. بن عزة محمد وبن حبيب عبد الرزاق، مداخلة بعنوان دور الجباية في ردع و تحفيز المؤسسات الاقتصادية على حماية البيئة من أشكال التلوث دراسة تحليلية لنموذج الجباية في الجزائر، الملتقى العلمي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، يومي 20 و 21 نوفمبر 2012.

خامسا: القوانين والمراسيم:

16. المادة 15 من قانون المالية لسنة 2016 المعدلة للمادة 28 مكرر من قانون الرسوم على الأعمال.
17. المادة 29 من قانون المالية لسنة 2017 المعدلة للمادة 28 مكرر من قانون الرسوم على الأعمال.
18. المادة 31 من قانون المالية لسنة 2007 المعدلة للمادة 28 مكرر من قانون الرسوم على الأعمال.
19. الموارد المالية للجماعات المحلية، بحث منجز من قبل المديرية الولائية للضرائب لولاية الوادي.
20. المادة 204 من قانون 01-21 المؤرخ في 22 ديسمبر 2001 المتضمن لسنة 2002 ج ر عدد 79 لسنة 2001.
21. المادة 61 من القانون رقم 85 المؤرخ في 31 ديسمبر 2005 والمتضمن لقانون المالية لسنة 2006، ج ر.
22. المادة 53 من القانون رقم 03-22، المؤرخ في 28 ديسمبر سنة 2003، والمتضمن لقانون المالية لسنة 2004، ج ر عدد 83.



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي



كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم المالية والمحاسبية

تخصص: محاسبة

السنة: ثانية ماستر

أخي الفاضل....أختي الفاضلة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يهدف هذا الإستبيان الى التعرف على: واقع وآفاق الجباية البيئية في الجزائر(حالة ولاية الوادي)

وذلك كجزء لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية تخصص محاسبة.

لذلك أطلب من سيادتكم التكرم بالإجابة على الاسئلة المرفقة مع العلم أن كافة المعلومات التي سيتم

الحصول عليها سوف تعامل بسرية تامة وستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

نرجو أن تتقبلوا منا فائق التقدير والاحترام

الطالبتان: هزله منى

تواني حمد صبرينة

1. المعلومات الشخصية:

الرجاء وضع علامة (x) في المربع المناسب:

الجنس	ذكر ☐	أنثى ☐
العمر	أقل من 30 سنة ☐	30-40 سنة ☐
	أكثر من 50 سنة ☐	40-50 سنة ☐
المستوى العلمي	ثانوي ☐	ليسانس ☐
	دراسات عليا ☐	شهادات عليا ☐
التخصص العلمي	اقتصاد ☐	تجارة ☐
	مالية ☐	تخصص آخر ☐
عدد سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات ☐	من 5 إلى أقل من 15 سنة ☐
	من 15 إلى أقل من 20 سنة ☐	أكثر من 20 سنة ☐

2. محاور الإستبانة

المحاور الأول: الجباية البيئية					
معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	العبارات
					1. مؤسسات الولاية تقوم بترشيد استخدام الموارد الطبيعية وتعالج النفايات الناتجة عن ذلك
					2. توجد علاقة وطيدة بين الإدارة الجبائية والإدارة البيئية
					3. كل الأنشطة تخضع لضريبة أو رسم بيئي
					4. هناك العديد من الضرائب البيئية المطلقة كضريبة على المنتجات والضريبة على الكربون والنفايات وكذا النقل
					5. المؤسسات على قناعة كاملة بمشروعية الجباية البيئية
					6. تسعى المؤسسات الى التقليل من التلوث
					7. تسعى المؤسسات جاهدة إلى تغيير الأجهزة التي تسبب الآثار السلبية للبيئة وتميل نحو التطور التكنولوجي والبحث العلمي الذي يخدم البيئة
					8. تلتزم المؤسسات بالقوانين العامة للبيئة والتي تستند على ضرورة الحفاظ على البيئة
					9. تؤثر الضريبة البيئية على تكلفة إنتاج منتجات المؤسسات

المحور الثاني: واقع الحماية البيئية وآفاقها في ولاية الوادي

معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	العبارات
					1. تعد الضرائب البيئية التي تفرض على المؤسسة دليل على الإهتمام البالغ بالحفاظ على البيئة
					2. هناك قناعة تامة للمؤسسات المتواجدة على تراب الولاية بمشروعية الضرائب والرسوم البيئية
					3. تقوم المؤسسات في ولاية الوادي باستغلال النفائات
					4. تقوم المؤسسات بمعالجة النفائات للإستفادة منها
					5. تعتمد المؤسسات على استغلال الآلات التي لا تسبب آثار سلبية للبيئة
					6. تتم عملية تسديد الضرائب والرسوم البيئية بشكل عادي من طرف مؤسسات ولاية الوادي
					7. مؤسسات الولاية لها ميول نحو المشاريع التي تساهم في تقليل التلوث
					8. هناك مشاكل في تحصيل الضرائب والرسوم البيئية من طرف الإدارة الجبائية
					9. هناك نقص في الإطار القانوني الذي يؤثر الحماية البيئية مقارنة ببقية الضرائب
					10. نلمس عدم الإهتمام من طرف الإدارة الجبائية وأعوانها بموضوع الحماية البيئية
					11. في إعتقادي أنه أصبح لزاما وضع نصوص دقيقة تنظم سير وتطبيق وتحصيل الحماية البيئية
					12. هناك نقص في مستوى التنسيق بين الإدارة الجبائية والإدارة البيئية فيما يتعلق بالحماية البيئية
					13. هناك غموض في النصوص القانونية التي تؤثر الحماية البيئية
					14. هناك نقص في الحملات التحسيسية التي من شأنها أن توضح وتيسر التعامل مع هذا الموضوع من جميع الأطراف
					15. هناك عدم وضوح في الاحصائيات التي تبين حصيلة الضرائب والرسوم البيئية مما يوحي بعدم الإهتمام من طرف الوصاية(وزارة المالية)
					16. تجاهل مؤسسات الولاية لهذا النوع من الضرائب نظرا لعدم إهتمام الإدارة الضريبية بذلك

اللجنة التي حكمت الإستبانة

الدكتور مصطفى عوادي

الدكتور رضا زهواني

الأستاذة ميسي سارة

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.850	25

Effectifs**Statistiques**

الجنس

N	Valide	80
	Manquante	0
Moyenne		1.25
Ecart-type		.436

الجنس

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
ذكر	60	75.0	75.0	75.0
Valide انثى	20	25.0	25.0	100.0
Total	80	100.0	100.0	

Effectifs**Statistiques**

العمر

N	Valide	80
	Manquante	0
Moyenne		2.50
Ecart-type		1.043

العمر

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
أقل من 30 سنة	15	18.8	18.8	18.8
من 30 - 40 سنة	28	35.0	35.0	53.8
Valide من 40-50 سنة	19	23.8	23.8	77.5
أكثر من 50 سنة	18	22.5	22.5	100.0
Total	80	100.0	100.0	

Effectifs

Statistiques

المستوى العلمي

N	Valide	80
	Manquante	0
	Moyenne	2.08
	Ecart-type	.808

المستوى العلمي

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ثانوي	16	20.0	20.0
	ليسانس	48	60.0	80.0
	ماستر	11	13.8	93.8
	دراسات عليا	4	5.0	98.8
	شهادات عليا	1	1.3	100.0
	Total	80	100.0	100.0

Effectifs

Statistiques

التخصص العلمي

N	Valide	80
	Manquante	0
	Moyenne	2.75
	Ecart-type	1.175

التخصص العلمي

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	اقتصاد	19	23.8	23.8
	تجارة	10	12.5	36.3
	مالية	23	28.8	65.0
	تخصص آخر	28	35.0	100.0
	Total	80	100.0	100.0

Effectifs

Statistiques

عدد سنوات الخبرة

N	Valide	80
	Manquante	0
	Moyenne	2.40
	Ecart-type	1.086

عدد سنوات الخبرة

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
أقل من 5 سنوات	19	23.8	23.8	23.8
من 5-15 سنة	28	35.0	35.0	58.8
من 15-20 سنة	15	18.8	18.8	77.5
أكثر من 20 سنة	18	22.5	22.5	100.0
Total	80	100.0	100.0	

Effectifs

Statistiques

	مؤسسات الولاية تقوم بترشيد استخدام الموارد الطبيعية وتعالج النفايات الناجمة عن ذلك	توجد علاقة وطيدة بين الإدارة الجبائية والإدارة البيئية	كل الأنشطة تخضع لضريبة أو رسم بيئي	هناك العديد من الضرائب البيئية المطلقة كضريبة على المنتجات والضريبة على الكربون والنفايات وكذا النقل
N	Valide Manquante	80 0	80 0	80 0
Moyenne	2.06	1.96	2.31	1.83
Ecart-type	.972	.803	1.074	.776

Statistiques

	المؤسسات على قناعة كاملة بمشروعية الجباية البيئية	تسعى المؤسسات الى التقليل من التلوث	تسعى المؤسسات جاهدة الى تغيير الأجهزة التي تسبب الآثار السلبية للبيئة وتميل نحو التطور التكنولوجي والبحث العلمي الذي يخدم البيئة	تلتزم المؤسسات بالقوانين العامة للبيئة والتي تستند على ضرورة الحفاظ على البيئة
N	Valide Manquante	80 0	80 0	80 0
Moyenne	2.09	2.08	2.18	2.25
Ecart-type	.783	.952	1.111	1.000

Statistiques

	تؤثر الضريبة البيئية على تكلفة إنتاج منتجات المؤسسات
N	Valide Manquante
Moyenne	80 0
Ecart-type	2.14 .791

Tableau de fréquences

مؤسسات الولاية تقوم بترشيد استخدام الموارد الطبيعية وتعالج النفايات الناتجة عن ذلك

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
موافق بشدة	19	23.8	23.8	23.8
موافق	50	62.5	62.5	86.3
محايد	1	1.3	1.3	87.5
معارض	7	8.8	8.8	96.3
معارض بشدة	3	3.8	3.8	100.0
Total	80	100.0	100.0	

توجد علاقة وطيدة بين الإدارة الجبائية والإدارة البيئية

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
موافق بشدة	19	23.8	23.8	23.8
موافق	52	65.0	65.0	88.8
محايد	3	3.8	3.8	92.5
معارض	5	6.3	6.3	98.8
معارض بشدة	1	1.3	1.3	100.0
Total	80	100.0	100.0	

كل الأنشطة تخضع لضريبة أو رسم بيئي

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
موافق بشدة	16	20.0	20.0	20.0
موافق	43	53.8	53.8	73.8
محايد	2	2.5	2.5	76.3
معارض	18	22.5	22.5	98.8
معارض بشدة	1	1.3	1.3	100.0
Total	80	100.0	100.0	

هناك العديد من الضرائب البيئية المطلقة كضريبة على المنتجات والضريبة على الكربون والنفايات وكذا النقل

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
موافق بشدة	27	33.8	33.8	33.8
موافق	45	56.3	56.3	90.0
محايد	3	3.8	3.8	93.8
معارض	5	6.3	6.3	100.0
Total	80	100.0	100.0	

المؤسسات على قناعة كاملة بمشروعية الجباية البيئية

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
موافق بشدة	14	17.5	17.5	17.5
موافق	51	63.8	63.8	81.3
محايد	10	12.5	12.5	93.8
معارض	4	5.0	5.0	98.8
معارض بشدة	1	1.3	1.3	100.0
Total	80	100.0	100.0	

تسعى المؤسسات الى التقليل من التلوث

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
موافق بشدة	21	26.3	26.3	26.3
موافق	43	53.8	53.8	80.0
محايد	6	7.5	7.5	87.5
معارض	9	11.3	11.3	98.8
معارض بشدة	1	1.3	1.3	100.0
Total	80	100.0	100.0	

تسعى المؤسسات جاهدة الى تغيير الأجهزة التي تسبب الآثار السلبية للبيئة وتميل نحو التطور التكنولوجي والبحث العلمي الذي يخدم البيئة

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
موافق بشدة	23	28.8	28.8	28.8
موافق	36	45.0	45.0	73.8
محايد	9	11.3	11.3	85.0
معارض	8	10.0	10.0	95.0
معارض بشدة	4	5.0	5.0	100.0
Total	80	100.0	100.0	

تلتزم المؤسسات بالقوانين العامة للبيئة والتي تستند على ضرورة الحفاظ على البيئة

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
موافق بشدة	15	18.8	18.8	18.8
موافق	45	56.3	56.3	75.0
محايد	7	8.8	8.8	83.8
معارض	11	13.8	13.8	97.5
معارض بشدة	2	2.5	2.5	100.0
Total	80	100.0	100.0	

تؤثر الضريبة البيئية على تكلفة إنتاج منتجات المؤسسات

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
موافق بشدة	14	17.5	17.5	17.5
موافق	47	58.8	58.8	76.3
Valide محايد	13	16.3	16.3	92.5
معارض	6	7.5	7.5	100.0
Total	80	100.0	100.0	

Effectifs

Statistiques

	تعد الضرائب البيئية التي تفرض على المؤسسة دليل على الاهتمام البالغ بالحفاظ على البيئة	هناك قناعة تامة للمؤسسات المتواجدة على تراب الولاية بمشروعية الضرائب والرسوم البيئية	تقوم المؤسسات في ولاية الوادي باستغلال النفايات	تقوم المؤسسات بمعالجة النفايات للإستفادة منها
N	80	80	80	80
Valide	80	80	80	80
Manquante	0	0	0	0
Moyenne	1.86	2.20	2.24	2.21
Ecart-type	.689	.892	1.193	1.166

Statistiques

	تعتمد المؤسسات على استغلال الآلات التي لا تسبب آثار سلبية للبيئة	تتم عملية تسديد الضرائب والرسوم البيئية بشكل عادي من طرف مؤسسات ولاية الوادي	مؤسسات الولاية لها ميول نحو المشاريع التي تساهم في تقليل التلوث	هناك مشاكل في تحصيل الضرائب والرسوم البيئية من طرف الإدارة الجبائية
N	80	80	80	80
Valide	80	80	80	80
Manquante	0	0	0	0
Moyenne	2.25	1.98	2.16	2.08
Ecart-type	.961	.795	.906	.839

Statistiques

	هناك نقص في الإطار القانوني الذي يوطر الجباية البيئية مقارنة ببقية الضرائب	نلمس عدم الإهتمام من طرف الإدارة الجبائية وأعوانها بموضوع الجباية البيئية	في إعتقادي أنه أصبح لزاما وضع نصوص دقيقة تنظم سير وتطبيق وتحصيل الجباية البيئية	هناك نقص في مستوى التنسيق بين الإدارة الجبائية والإدارة البيئية فيما يتعلق بالجباية البيئية
N	80	80	80	80
Valide	80	80	80	80
Manquante	0	0	0	0
Moyenne	2.01	2.11	1.83	1.94
Ecart-type	.893	.981	.911	.862

Statistiques

	هناك غموض في النصوص القانونية التي توّطر الجبائية البيئية	هناك نقص في الحملات التحسيسية التي من شأنها أن توضح وتيسر التعامل مع هذا الموضوع من جميع الأطراف	هناك عدم وضوح في الإحصائيات التي تبين حصيلة الضرائب والرسوم البيئية مما يوحي بعدم الإهتمام من طرف (الوصاية)وزارة المالية	تجاهل مؤسسات الولاية لهذا النوع من الضرائب نظرا لعدم إهتمام الإدارة الضريبية بذلك
N	80	80	80	80
Valide	0	0	0	0
Manquant	0	0	0	0
Moyenne	2.04	1.91	1.90	2.09
Ecart-type	.803	.845	.866	.830

Tableau de fréquences

تعد الضرائب البيئية التي تفرض على المؤسسة دليل على الأهتمام البالغ بالحفاظ على البيئة

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
موافق بشدة	21	26.3	26.3	26.3
موافق	52	65.0	65.0	91.3
محاييد	5	6.3	6.3	97.5
معارض	1	1.3	1.3	98.8
معارض بشدة	1	1.3	1.3	100.0
Total	80	100.0	100.0	

هناك قناعة تامة للمؤسسات المتواجدة على تراب الولاية بمشروعية الضرائب والرسوم البيئية

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
موافق بشدة	13	16.3	16.3	16.3
موافق	48	60.0	60.0	76.3
محاييد	11	13.8	13.8	90.0
معارض	6	7.5	7.5	97.5
معارض بشدة	2	2.5	2.5	100.0
Total	80	100.0	100.0	

تقوم المؤسسات في ولاية الوادي باستغلال النفائات

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
موافق بشدة	22	27.5	27.5	27.5
موافق	38	47.5	47.5	75.0
محاييد	5	6.3	6.3	81.3
معارض	9	11.3	11.3	92.5
معارض بشدة	6	7.5	7.5	100.0
Total	80	100.0	100.0	

تقوم المؤسسات بمعالجة النفايات للإستفادة منها

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
موافق بشدة	24	30.0	30.0	30.0
موافق	33	41.3	41.3	71.3
محايد	10	12.5	12.5	83.8
معارض	8	10.0	10.0	93.8
معارض بشدة	5	6.3	6.3	100.0
Total	80	100.0	100.0	

تعتمد المؤسسات على استغلال الآلات التي لا تسبب آثار سلبية للبيئة

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
موافق بشدة	16	20.0	20.0	20.0
موافق	39	48.8	48.8	68.8
محايد	16	20.0	20.0	88.8
معارض	7	8.8	8.8	97.5
معارض بشدة	2	2.5	2.5	100.0
Total	80	100.0	100.0	

تتم عملية تسديد الضرائب والرسوم البيئية بشكل عادي من طرف مؤسسات ولاية الوادي

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
موافق بشدة	20	25.0	25.0	25.0
موافق	48	60.0	60.0	85.0
محايد	6	7.5	7.5	92.5
معارض	6	7.5	7.5	100.0
Total	80	100.0	100.0	

مؤسسات الولاية لها ميول نحو المشاريع التي تساهم في تقليل التلوث

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
موافق بشدة	15	18.8	18.8	18.8
موافق	48	60.0	60.0	78.8
محايد	7	8.8	8.8	87.5
معارض	9	11.3	11.3	98.8
معارض بشدة	1	1.3	1.3	100.0
Total	80	100.0	100.0	

هناك مشاكل في تحصيل الضرائب والرسوم البيئية من طرف الإدارة الجبائية

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
موافق بشدة	16	20.0	20.0	20.0
موافق	50	62.5	62.5	82.5
محايد	7	8.8	8.8	91.3
معارض	6	7.5	7.5	98.8
معارض بشدة	1	1.3	1.3	100.0
Total	80	100.0	100.0	

هناك نقص في الإطار القانوني الذي يوطر الجباية البيئية مقارنة ببقية الضرائب

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
موافق بشدة	20	25.0	25.0	25.0
موافق	49	61.3	61.3	86.3
محايد	2	2.5	2.5	88.8
معارض	8	10.0	10.0	98.8
معارض بشدة	1	1.3	1.3	100.0
Total	80	100.0	100.0	

نلمس عدم الإهتمام من طرف الإدارة الجبائية وأعاونها بموضوع الجباية البيئية

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
موافق بشدة	21	26.3	26.3	26.3
موافق	40	50.0	50.0	76.3
محايد	10	12.5	12.5	88.8
معارض	7	8.8	8.8	97.5
معارض بشدة	2	2.5	2.5	100.0
Total	80	100.0	100.0	

في إعتقادي أنه أصبح لزاما وضع نصوص دقيقة تنظم سير وتطبيق وتحصيل الجباية البيئية

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
موافق بشدة	34	42.5	42.5	42.5
موافق	32	40.0	40.0	82.5
محايد	9	11.3	11.3	93.8
معارض	4	5.0	5.0	98.8
معارض بشدة	1	1.3	1.3	100.0
Total	80	100.0	100.0	

هناك نقص في مستوى التنسيق بين الإدارة الجبائية والإدارة البيئية فيما يتعلق بالجبائية البيئية

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
موافق بشدة	25	31.3	31.3	31.3
موافق	42	52.5	52.5	83.8
Valide محايد	6	7.5	7.5	91.3
معارض	7	8.8	8.8	100.0
Total	80	100.0	100.0	

هناك غموض في النصوص القانونية التي توطر الجبائية البيئية

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
موافق بشدة	18	22.5	22.5	22.5
موافق	47	58.8	58.8	81.3
Valide محايد	9	11.3	11.3	92.5
معارض	6	7.5	7.5	100.0
Total	80	100.0	100.0	

هناك نقص في الحملات التحسيسية التي من شأنها أن توضح وتيسر التعامل مع هذا الموضوع من جميع الأطراف

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
موافق بشدة	23	28.8	28.8	28.8
موافق	49	61.3	61.3	90.0
Valide محايد	1	1.3	1.3	91.3
معارض	6	7.5	7.5	98.8
معارض بشدة	1	1.3	1.3	100.0
Total	80	100.0	100.0	

هناك عدم وضوح في الاحصائيات التي تبين حصيلة الضرائب والرسوم البيئية مما يوحي بعدم الإهتمام من (طرف الوصاية)وزارة المالية

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
موافق بشدة	26	32.5	32.5	32.5
موافق	43	53.8	53.8	86.3
Valide محايد	5	6.3	6.3	92.5
معارض	5	6.3	6.3	98.8
معارض بشدة	1	1.3	1.3	100.0
Total	80	100.0	100.0	

تجاهل مؤسسات الولاية لهذا النوع من الضرائب نظرا لعدم إهتمام الإدارة الضريبية بذلك

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
موافق بشدة	15	18.8	18.8	18.8
موافق	51	63.8	63.8	82.5
محايد	7	8.8	8.8	91.3
معارض	6	7.5	7.5	98.8
معارض بشدة	1	1.3	1.3	100.0
Total	80	100.0	100.0	

Effectifs

Statistiques

	T1	T2
N	80	80
Valide	80	80
Manquante	0	0
Moyenne	2.0986	2.0500
Ecart-type	.58072	.45543

الفهارس

مقدمة

الفصل الأول:

الإطار النظري والتطبيقي للحماية البيئية

الفصل الثاني:

الدراسة الميدانية

خاتمة

قائمة المصادر والمراجع

الملاحق